المجلد التاسع والعشرون للعام ٢٠٢٥م
حولية كلية اللغة العربية بجرجا

الترافع في الأحكام النحوية والصرفية

Interaction of Grammatical and Morphological Rulings

بقلم الدكتورة

عبير عبد القوي محمد عبد الغني

المدرس في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية
والعربية بنات بني سويف ـ جمهورية مصر العربية

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الأول من إصدار سبتمبر ٢٠٢٥م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٥/٦٩٤٠م

الترافع في الأحكام النحوية والصرفية

عبير عبد القوي محمد عبد الغني

قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف ـ مصر .

البريد الإلكتروني : AbeerAbdelkawy.2277@azhar.edg.eg

الملخص

يدور هذا البحث حول مفاهيم استخدمها النحاة في تناولهم للمسائل والظواهر اللغوية، وهذه المفاهيم تسهم بدورها في بيان مرونة اللغة العربية وغناها، كما تُبرز طبيعة الحوار والخلاف أو التعدد في التفسير اللغوي، ومن أبرز هذه المفاهيم: الترافع في الأحكام النحوية والصرفية، فاللغة العربية لغة اشتقاقية تتحول فيها الألفاظ من صيغة إلى أخرى ، وهذا التحول يستند- في الأعم الأغلب- إلى أحكام لغوية، وقد يكفي حكم واحد يمتلك صفة الحجة على صحة هذا التحول، إلا أنَّه في بعض المواطن تقتضي طبيعة التحول أنْ يتنازع حكمان في بنية الكلمة بحيث لا يصح فرض بقاء حجة أحدهما مع فرض بقاء حجة الآخر، ولا يصح العمل بهما معًا فيرفع أحدهما حكم الآخر ويدفعه، أو يترافعان معًا، أو تعقب صيغة صيغة أخرى، ومراعاة هذه الأحكام يسهم بشكل واضح في الإبانة عن المعاني وتجليتها، وترافع الأحكام وتدافعها في بنية الكلمة لم يكن اعتباطًا وإنَّما لدواعٍ اقتضته.

وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يتألف من مقدمة ضمنتها الحديث عن أهمية البحث، ودواعي اختياره موضوعًا للدراسة، والمنهج المتبع فيه، والخطة التي انتظمته، وتمهيد يشتمل على مبحثين أوجزت الحديث في المبحث الأول عن التعريف بالترافع وما يتعلق به من مصطلحات، والعلاقة التي تجمع بينهم، وأهمية تلك المفاهيم بالنسبة للنحو، وتحدثت في المبحث الثاني عن دواعي وأغراض ترافع الأحكام النحوية والصرفية، ومبحثين تحدثت في أولهما عن ترافع الأحكام النحوية ، والثاني عن ترافع الأحكام الصرفية، وأردفت ذلك بخاتمة وضحت فيها أهم النتائج ، مذيلة إياها بثبت للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الترافع، التدافع، التعاقب، الأحكام النحوية والصرفية.

Interaction of Grammatical and Morphological Rulings

Abeer Abdul-Qawi Muhammad Abdul-Ghani
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies (Girls), Beni Suef, Al-Azhar University, Egypt.
Email: AbeerAbdelkawy.2277@azhar.edg.eg

Abstract

This research explores a set of concepts adopted by grammarians in addressing linguistic issues and phenomena. These concepts contribute significantly to revealing the flexibility and richness of the Arabic language, as well as highlighting the nature of dialogue, disagreement, and diversity in linguistic interpretation.

Among the most prominent of these concepts is the interaction of grammatical and morphological rulings. Since Arabic is a derivational language, words frequently shift from one form to another, and such transformations are generally governed by linguistic rules. In many cases, a single ruling may be sufficient to justify the correctness of a transformation. However, in certain contexts, the nature of the transformation requires the interaction or conflict of two rulings within the structure of the word, making it impossible for both rulings to be applied simultaneously. In such cases, one ruling may override or neutralize the other, or they may mutually exclude each other, or one form may succeed another. Observing these rules plays a crucial role in clarifying and refining meanings. The interaction and succession of grammatical and morphological rulings are not arbitrary but are necessitated by linguistic .considerations

The structure of the research consists of an introduction that outlines the importance of the topic, the reasons for selecting it, the adopted methodology, and the organizational plan. A prelude follows, which includes two sections: the first provides a definition of interaction and related terms, exploring their interrelationships and their significance for grammar, while the second discusses the reasons and objectives behind the interaction and succession of grammatical and morphological rulings. Subsequently, two main chapters are presented: the first focuses on grammatical rulings, and the second on morphological rulings. Finally, a conclusion summarizes the most significant findings, followed by a comprehensive list of sources and references.

Keywords: interaction – repulsion – succession – grammatical rulings – morphological rulings.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا الكريم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليمًا كثيرًا، أما بعد...

فالدراسات النحوية والصرفية تُعد من أعمدة الفهم الصحيح للغة العربية، فهي التي تضبط بنيتها وتوجه دلالتها، وقد تعددت أساليب تناول النحويين للمسائل والظواهر اللغوية، فظهرت مفاهيم تسهم في بيان مرونة اللغة العربية وغناها، كما تُبرز طبيعة الحوار والخلاف أو التعدد في التفسير اللغوي، ومن أبرز هذه المفاهيم: الترافع في الأحكام النحوية والصرفية، فاللغة العربية لغة اشتقاقية تتحول فيها الألفاظ من صيغة إلى أخرى ، وهذا التحول يستند- في الأعم الأغلب- إلى أحكام لغوية، وقد يكفي حكم واحد يمتلك صفة الحجة على صحة هذا التحول، إلا أنَّه في بعض المواطن تقتضي طبيعة التحول أنْ يتنازع حكمان في بنية الكلمة بحيث لا يصح فرض بقاء حجة أحدهما مع فرض بقاء حجة الآخر، ولا يصح العمل بهما معًا فيرفع أحدهما حكم الآخر ويدفعه، أو يترافعان معًا، أو تعقب صيغة صيغة أخرى.

فالترافع يمثل أسلوبًا علميًا يعرض فيه النحاة آراءهم وحججهم في المسائل الخلافية، يُقدم كل طرف أدلته بمنهجية، ويوزن القول الراجح بالدليل الأقوى، أما التدافع فهو التصادم الجدلي بين الآراء المتناقضة؛ حيث يحاول كل فريق دفع رأي الآخر وتفنيده بالحجج في صورة أقرب إلى المناظرة والردود، وأخيرًا يُجسد التعاقب صورة من صور التنوع في الإعراب والتحليل؛ حيث تتعاقب الأحكام النحوية والصرفية على لفظ واحد دون تعارض، بل بما يفتح المجال لأوجه متعددة صحيحة تعتمد على السياق والدلالة.

وتكمن أهمية هذه المفاهيم في أنها لا تقتصر على الجانب النظري، بل تمس جوهر التحليل اللغوي للنصوص، فتُسهم في إبراز مرونة النحو العربي، واتساع

أفقه، وعمق منهجيته، وسعة تطبيقه، مما يمكن الدارسين من التفاعل مع النصوص العربية على مستويات متعددة، فبذلك تساعد على إدراك تعدد الأوجه في الإعراب أو التصريف، وكيفية ترجيح رأي على آخر، أو قبول أكثر من وجه دون تناقض.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث (الترافع في الأحكام النحوية والصرفية)؛ حيث اتخذ النحويون من ترافع الأحكام وتدافعها أو تعاقبها أساسًا لاستقامة المعنى وتأديته صحيحًا؛ إذ إنَّ مراعاة هذه الأحكام يسهم بشكل واضح في الإبانة عن المعاني وتجليتها، كما تسهم في بيان مرونة اللغة العربية وغناها، وترافع الأحكام وتدافعها في بنية الكلمة لم يكن اعتباطًا وإنَّما لدواعٍ اقتضته كالمعاقبة بين الحروف، والحركات، وعلاقة المشابهة، أو لضعف يعتري الكلمة، أو قصد المحافظة على قواعد النظام اللغوي وما إلى ذلك.

سبب اختيار الموضوع: يُعد هذا الموضوع من الموضوعات النادرة التي لم تحظ بدراسة وافية ومستقلة في كثير من المؤلفات النحوية والصرفية مما يجعله مجالًا خصبًا للبحث والتأصيل، كما يسهم في توضيح الطريقة التي اعتمدها النحاة في بناء الأحكام، وكيفية ترافع الأحكام وتدافعها أو تعاقبها، كما يعكس جانبًا من الجدل العلمي بين النحاة واللغويين، ويُظهر كيف أنَّ علم النحو ليس مجرد قواعد جامدة، بل هو علم قائم على الحجاج والنظر والاستدلال، مما يثري الدراسة النحوية ويعمق الفهم بها، كما يسهم في إعادة قراءة التراث النحوي والصرفي قراءة تحليلية ناقدة، تكشف عن منهجيات الترجيح والموازنة بين الأقوال، وهو ما يدعم الفهم الأصيل والمعاصر للغة العربية.

الهدف من البحث: يهدف البحث إلى بيان المقصود من مفهوم (الترافع)، وما يرتبط به من مفاهيم أخرى لغة وعند أهل هذه الصنعة، كما يهدف إلى التعرف على الكيفية التي يعرض بها النحاة الآراء النحوية والصرفية، وكيف يواجه كل رأي الرأي المخالف له بالحجة والنقض، وكيف تتعاقب الأحكام حسب السياق، وفهم مسار الوصول إلى الأحكام اللغوية المتفق عليها أو المختلف فيها.

الدراسات السابقة:

لم تسبقني سوى دراسة سابقة في ترافع الأحكام هي: (دواعي ترافع الأحكام عند ابن جني في كتابه الخصائص) للدكتور كاظم إبراهيم عبيس السلطاني، بيد أن هذه الدراسة مختصرة جدًا، اقتصر فيها الباحث على ذكر مواضع الترافع في باب ترافع الأحكام في الخصائص، وجاءت متضمنة لخمس مسائل فقط في الأحكام الصرفية، كما جاء البحث في تسع صفحات فقط لم يتعرض فيه الباحث للتعريف اللغوي للترافع، ولا ما يتعلق به من مصطلحات أخرى والعلاقة بينها، ولا أهمية هذه الأحكام بالنسبة للنحو العربي، كما اقتصر على ذكر الترافع في الأحكام الصرفية دون النحوية، فعزمت على السعي وراء هذه الأحكام بمضمون أوسع وأشمل متطرقة إلى الأحكام النحوية أيضًا، وحصر مسائل أخرى في الأحكام الصرفية، موضحة أهمية هذه المفاهيم بالنسبة للنحو، وموضحة دواعي هذا الترافع والتدافع في الأحكام.

أما ما يرتبط بالترافع من مفاهيم كالتعاقب ففيه دراسات أخرى سابقة على هذا البحث ومنها:

١- التعاقب والتناوب في العربية، للدكتور/ محمد غالب وراق..

٢- التضام والتعاقب في الفكر النحوي، للدكتورة/ نادية رمضان النجار.

٣- التعاقب في الأسماء، دراسة نحوية، للدكتور/ عبد الكريم بن صالح الزهراني.

٤- التعاقب بين حروف المعاني (مظاهره- أسبابه- دلالاته)، للدكتور/ عبد الناصر محمود عيسى.

بيد أن هذه الدراسات السابقة بعيدة عن موضوع بحثي، فالترافع عام يدخل التعاقب تحته، كما أنَّ التعاقب قد يكون سببًا للترافع، بالإضافة إلى أنْ هذه الأبحاث تتحدث عن التناوب، وعن تعاقب الحروف بعضها بعضًا، ولم أتناول شيئًا من ذلك في البحث خاصتي.

وقد اتبعت في البحث المنهج (الاستقصائي التحليلي) القائم على تتبع مواطن ترافع الأحكام وتدافعها وتعاقبها في نصوص النحويين ومناقشتها على نحو يُظهر مراعاة هذه المفاهيم في تحليلهم الظواهر اللغوية، وأثره الفاعل في صياغة قواعدهم وتراكيبهم، معتمدة في الغالب على كتاب الخصائص لابن جني، وقد اعتمدت في ترتيب مسائل البحث النحوية والصرفية على ألفية ابن مالك.

وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يتألف من مقدمة ضمنتها الحديث عن أهمية البحث، ودواعي اختياره موضوعًا للدراسة، والمنهج المتبع فيه، والخطة التي انتظمته، وتمهيد يشتمل على مبحثين أوجزت الحديث في المبحث الأول عن التعريف بالترافع وما يتعلق به من مصطلحات، والعلاقة التي تجمع بينهم، وأهمية تلك المفاهيم بالنسبة للنحو، وتحدثت في المبحث الثاني عن دواعي وأغراض ترافع الأحكام النحوية والصرفية، ومبحثين تحدثت في أولهما عن ترافع الأحكام النحوية ، والثاني عن ترافع الأحكام الصرفية، وأردفت ذلك بخاتمة وضحت فيها أهم النتائج، مذيلة إياها بثبت للمصادر والمراجع.

التمهيد

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ويشمل الحديث عن المقصود بالترافع، وما يرتبط به من مصطلحات، وأهمية هذه المفاهيم بالنسبة للنحو.

- الترافع لغة:

من رافعت فلانًا إلى الحاكم وترافعنا إليه ورفعه إلى الحكم رفعًا ورُفعانًا ورِفعانًا: قربه منه وقدمه إليه ليحاكمه، ورفعت قصتي: قدمتها[١]، ويقال: ترافعَ إلى ترافعَ عن يترافَع ترافُعًا، فهو مُترافِع، والمفعول مُترافَع إليه، ترافعَا إلى الحاكم: احتكما إليه، ومنه ترافعَ المحامي عن المتَّهم: دافع عنه بالحُجَّة وتحدَّث بما فيه مصلحتُه[٢].

الترافع اصطلاحًا: أنْ يجتمع في الكلمة أمران، يقضي كل منهما إذا انفرد بحكم في اللغة تكون عليه الكلمة فيكون ذلك داعيًا إلى إلغاء تأثيرهما، فكأن هذا رفع حكم هذا، وهذا رفع حكم هذا وأبطله[٣]، أو يرفع أحدهما الآخر ويحل محله، أو تعقب صيغة أخرى.

وهذا قريب من تعارض الدليلين عند الأصوليين، والذي يُقصد به: أنَّ كلًّا منهما- إذا تمت مقومات حجيته- يبطل الآخر ويكذبه[٤]، فالدليلان إذا تعارضا تساقطا، أو يسقط أحدهما صاحبه ويبطله إذا قويت حجته.

وقد عقد ابن جني لهذا الأصل (ترافع الأحكام) بابًا في كتابه الخصائص عرض فيه لبعض المواضع التي يترافع فيها حكمان[٥]، وأشار إلى ذلك في كتابه

---

(١) ينظر لسان العرب م (رفع) (٢٩٦/٤).

(٢) ينظر معجم اللغة العربية المعاصرة مادة (ر ف ع) (٩١٨/٢)، المعجم الوسيط (٣٦٠/١).

(٣) ينظر الخصائص بالهامش (١٠٨/٢).

(٤) ينظر أصول الفقة للشيخ محمد رضا المظفر(٤٣٢).

(٥) الخصائص (١٠٨/٢).

المحتسب أيضًا[١]، فالأحكام النحوية والصرفية قد تترافع، أو يرفع أحدهما صاحبه، أو يدفعه، أو تعقب صيغة صيغة أخرى، أو حركةُ حركــةً أخــرى، أو يتعــارض الدليلان في جميع مدلولاتهما ونواحي الدلالة فيهما، أو بعض النواحي على وجه لا يصح فرض بقاء حجية كل منهما مع فرض بقاء حجية الآخر ولا يصح العمل بهما معًا؛ لذا كان من الجدير بالذكر أن أعرج على تعريف كلٍ من التدافع، والتعاقــب، وتعارض الأدلة، فهذه مصطلحات لها علاقة بموضع البحث، بالإضافة إلى أنَّها قد تكون سببًا في ترافع الأحكام النحوية أو الصرفية.

- ما يرتبط بالترافع من مصطلحات، ومنها:

- التدافع:-

التدافع لغة: الدَّفْع: الإزالة بقوةٍ، دَفَعَه يَدْفَعُه دَفْعًا ودَفاعًا ودافَعَه ودَفَّعَه فاندَفَع وتَدَفَّع وتَدافَع، وتدافعوا الشيءَ: دَفَعَه كل واحدٍ منهم عن صَاحِبِهِ، وتدافَع القومُ أَي: دفَع بعضُهم بعضًا، ورجلٌ دَفّاع ومِدْفَع: شدِيدُ الدَّفْع... والدُّفَّاع: العظيم يُــدفع بــه عظيم مثله[٢].

فالتدافع إذن يعني التزاحم والتنازع بين شيئين أو أكثر، بحيث يدفع أحــدهما الآخر، وهذا يقودنا إلى المقصود به في الأحكام النحوية والصرفية، فهــو يعنــي تزاحم حكمين نحويين أو صرفيين على موضع واحد في الكلام، بحيــث لا يمكــن تطبيق الحكمين معًا في نفس الوقت، فيؤخذ بأحدهما ويُترك الآخر لمــرجح مــا، كالسياق أو المعنى أو القواعد العامة.

وذلك كــ(إلاَّ) حرف الاستثناء، فهي الناصبة في قولنا: (جــاءني القــوم إلا زيدًا)؛ لأنها نائبة عن: (استثني) وعن (لا أعني) هذا قول أبي العباس المبرِّد، فقال ابن جني هذا مردود عندنا؛ لما في ذلك من تدافع الأمرين: الإعمال المُبقــي حكــمَ الفعل، والانصراف عنه إلى الحرف المختصر به القول[٣].

---

(١) المحتسب (١/١٧٤).

(٢) ينظر لسان العرب م (دفع) (٣/٦٢٧).

(٣) ينظر الخصائص (٢/٢٧٦)، المحكم والمحيط الأعظم (١٠/٣٩٥).

إذن فالتدافع أخص من الترافع؛ لأنَّ الترافع قد يترافع الحكمان من الكلمة ويحل مكانهما آخر، أو يرفع أحد الحكمين صاحبه ويحل محله، وهذا الثاني فقط هو المقصود بالتدافع.

- **التعاقب:-**

التعاقب لغة: عقب: عَقِبُ كُلِّ شيءٍ، وعَقْبُه، وعاقِبتُه، وعاقِبُه، وعُقْبَتُه، وعُقْباه، وعُقْبانُه: آخِرُه؛... وعَقَبَ هذا هذا إذا جاءَ بعده، وقد بَقِيَ مِنَ الأَوَّل شيءٌ، وقيل: عَقَبَه إِذا جاءَ بعدَهُ، وعَقَبَ هذا هذا إِذا ذهبَ الأَوَّلُ كلُّه، ولم يبقَ منه شيءٌ، وكلُّ شيءٍ جاءَ بعد شيءٍ وخَلَفه فهو عَقْبُه... والعَقْبُ، بالتسكين: الجريُ يجيءُ بعد الجري الأَوَّل... وذهب فلانٌ فأعْقَبه ابنُه إِذا خَلَفه، وهو مثلُ عَقَبه، وكلُّ مَنْ خَلَف بعد شيءٍ فهو عاقبةٌ، وعاقِبٌ لَهُ... والتَّعاقُبُ: الوِرْدُ مرةً بعد مرةٍ... والتَّعاقُبُ والاعْتِقابُ: التَّداوُل، والعَقِيبُ: كلُّ شيءٍ أَعْقَبَ شَيْئًا، وهما يتَعاقَبانِ ويَعْتَقِبانِ أَي: إِذا جاءَ هذا ذهب هذا، وعقِيبُك: الَّذِي يُعاقِبُك فِي العمل، يعملُ مرةً وتعملُ أنت مَرةً[1].

أما بالنسبة للتعاقب في الأحكام النحوية والصرفية فيعني: تتابع حكمين أو أكثر على عنصر لغوي واحد، بحيث يُستبدل أحد الحكمين بالآخر تبعًا لتغير السياق أو التركيب، دون أن يكون هناك تضاد أو تناقض بينهما.

ومن ذلك معاقبة ياء النسب لهاء التأنيث فيما فيه هاء التأنيث، فَكل مَا نسبت إِلَيْهِ فالهاء ملغاة مِنْهُ، فَكَأَنَّهُ لم تكن هَاء، وذلك كالنسب إِلَى طَلْحَة مثلًا، نقول: طلحيّ، بحذف الهاء[2]، ومن ذلك أيضًا رأينا تاء التأنيث تعاقب ياء المد عند التكسير، وذلك نحو: فرازين وفرازنة، وحجاجيح وحجاجحة، وزناديق وزنادقة[3].

ومنها معاقبة صيغة لأخرى، و ذلك مثل قول العرب في جمع (الفُلْكِ): الفُلْك، كسَّروا (فُعْلًا) على (فُعْلٍ)، من حيث كانت (فُعْل) تعاقب (فَعَلًا) على المعنى الواحد،

---

(١) ينظر لسان العرب م (عقب) (٦٧١/٦).

(٢) ينظر المقتضب (١٣٧/٣).

(٣) ينظر الخصائص (١٠٩/٢).

نحو: (الشُغْل والشَغَل، والبُخْل والبَخَل، والعُجْم والعَجَم، والعُرْب والعَرَب)، و(فَعَلٌ) مما يكسر على (فُعْل) كـ(أَسَدٍ وأُسْد، ووَثَنٍ ووُثْن)... وكما كسَّروا (فَعَلا) على (فُعْل)، وكانت (فُعْل وفَعَل) أختين معتقبتين على المعنى الواحد كـ(عجمٍ وعَجَم)، وبابه، جاز أيضًا أن يكسر (فُعْل) على (فُعْل)، كما ذهب إليه صاحب الكتاب في (الفُلْكِ)؛ إذ كسر على (الفُلْكٍ) [١].

من هنا نجد أن الفرق بين الترافع والتعاقب قد يكون في أنَّ التعاقب يكون لأحد الحكمين أو الصيغتين على الآخر دون أن يلغي أحدهما الآخر، أي: أنَّه لا تضاد بينهما، وهذا بخلاف الترافع، والتدافع.

- تعارض الأدلة:-

التعارض في معناه اللغوي: عارَضَ الشيءَ بالشيءِ مُعارضةً: قابَلَه، وعارَضْتُ كتابي بِكِتَابِهِ أَي: قابلتُهُ، وفلانٌ يُعارِضُني أَي: يُبارِيني.... وعَرَضَ الشيءُ يَعْرِضُ واعترَضَ: انتصبَ ومنع وصارَ عارِضًا كالخشَبَةِ المنتصبةِ فِي النَّهْرِ وَالطَّرِيقِ ونحوِهَا تمنَعُ السَّالكينَ سُلوكَها، ويقَالُ: اعترضَ الشيءُ دُونَ الشيءِ، أَي: حَالَ دونَهُ، واعترضَ الشيءَ: تَكَلَّفَه[٢].

وذكر الكفوي أنَّ المعارضة فِي اللُّغَة: عبارَة عَن الْمُقَابلَة على سَبِيل الممانعة والمدافعة يُقَال: لفُلَان ابْن يُعَارضهُ، أَي: يُقَابله بِالدفع وَالْمَنْع، وَمِنْه سمي الْمَوَانِع عوارض[٣].

من هنا يمكن الاستنتاج بمقصود التعارض في الأحكام النحوية والصرفية بأنَّه المقابلة بين الأدلة بحيث يقتضي أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر.

وهذا قريب من تعارض الدليلين عند الأصوليين، والذي يُقصد به: أنَّ كلًا منهما- إذا تمت مقومات حجيته- يبطل الآخر ويكذبه[٤].

---

(١) ينظر الخصائص (٢/١٠٠-١٠١).

(٢) ينظر لسان العرب (ع ر ض) (٦/٤٨١-٤٨٢)، القاموس المحيط (ع ر ض) (١/٦٤٦).

(٣) ينظر الكليات للكفوي (ع ر ض) (١/٨٥٠).

(٤) ينظر أصول الفقه للشيخ محمد رضا المظفر(٤٣٢).

بيد أننا يمكن أنْ نقول أن هناك فرقًا بين التعارض في أدلة الشرع والتعارض في أدلة النحو؛ إذ ليس هناك تعارض حقيقي بين الأدلة الشرعية؛ لأن التعارض بين الأدلة الشرعية معناه الجمع بين المتناقضيْن، وهو محال على الشارع الحكيم المحيط علمه بكل شيء؛ لأنه أمارة العجز- تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا- وإنما المراد: التعارض الظاهري في نظر المجتهد المستنبط للأحكام من أدلتها قبل معرفة الناسخ والمنسوخ من الدليل، أو قبل أن يظهر له رجحان أحدهما على الآخر أو إمكان الجمع بينهما، فهو يحكم في بادئ الأمر بالتعارض قبل البحث، وبعد بحثه وتأمله يزول هذا التعارض، أما أدلة النحو فيجوز أن يوجد بينها تعارض حقيقي؛ إذ إن أحد الأدلة يثبت حكمًا وينفيه الآخر، وحينئذ يكون الترجيح بين الأدلة المتعارضة، هذا وارد في النحو.

وأدلة النحو كأدلة الفقه إذا تعارض الدليلان أو التوجيهان تساقطا، وذلك كترافع الأحكام، نجد ذلك واضحًا مثلًا في حكم لحاق نون الوقاية لـ (إن) المكسورة، و(أن) المفتوحة، و(لكن)، و(كأن)، فالوجهان" على السواء- الإثبات وعدمه- فالإثبات نظرًا إلى شبهها بالأفعال المتعدية في عمل النصب والرفع، والحذف نظرًا إلى كراهية اجتماع الأمثال، فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الأمران[1].

ويمكن أنْ يرتفع أحد الأدلة على صاحبه فيكون سببًا لرجحانه، كرفع حكم لحكم آخر وحلوله محله، نجد ذلك مثلًا في تعارض السماع والقياس وعند تعارضهما نعول فيه على المسموع، وقد عقد ابن جني لذلك بابًا في تعارض السماع والقياس؛ إذ يقول:" إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى:﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾[2]، فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ثم إنك

(١) ينظر التصريح بمضمون التوضيح (١١٩/١).

(٢) سورة المجادلة: آية (١٩).

من بعد لا تقيس عليه غيره؛ ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع: استبيع"(١).

العلاقة بين الترافع، وما يتعلق به من مصطلحات:

العلاقة بين الترافع والتدافع والتعاقب في الأحكام النحوية والصرفية علاقة تكاملية تتجلى في طريقة النحاة في التعامل مع هذه الأحكام وتعدد الأوجه فيها، فهذه مفاهيم مترابطة ولكنها تتميز بحدود دقيقة، فجميعها تتعلق بوجود أكثر من حكم نحوي أو صرفي لكلمة أو تركيب لغوي معين، كما أنَّها تقوم على التحليل العميق لهذه التراكيب أو الكلمات والتمييز والترجيح أو الجمع بينها، بيد أننا نجد أن الترافع يقوم على عرض الأوجه المختلفة دون تعارض بالضرورة مع الاستدلال لكل وجه، ثم يأتي دور التدافع حين يتعارض حكمان نحويان أو صرفيان تعارضًا يمنع الجمع بينهما، فيقدم أحدهما ويرفع ويدفع الآخر، أما التعاقب فيكون حين يتعاقب حكمان مختلفان على الموقع نفسه، ويجوز الجمع بينهما دون تعارض.

فالتحليل يبدأ بالترافع بعرض الاختلاف الواقع في الأحكام، ثم إنْ تعارضت بحيث لا يمكن الجمع بينها نكون أمام التدافع، وإنْ جاز الجمع بينها دون تناقض نكون أمام التعاقب، إذن الترافع هو الإطار الأوسع، والتدافع والتعاقب حالتان من حالاته المحتملة.

أهمية هذه المفاهيم بالنسبة للنحو العربي:

النحو علم قائم على التحليل والترجيح، فمن خلال الترافع يظهر أن النحو لا يقتصر على قواعد تُحفظ، بل هو قائم على الاجتهاد العقلي والمنطقي في تفسير الظواهر اللغوية، كما يظهر من خلاله كيف تختلف وجهات نظر النحاة، كالبصريين والكوفيين، مما يعكس ثراء الفكر النحوي وعمق التحليل.

---

(١) ينظر الخصائص (١/١١٧).

أما التدافع فيكشف أنَّ هناك ضوابط تحكم تطبيق القواعد، وأنَّ التداخل بين الأحكام لا يكون عشوائيًا، فالنحويون ما كانوا يتصرفون في اللغة وفقًا لأهوائهم، بل كان يحكمهم في ذلك استقراء طريقة العرب في كلامهم، نجد السهيلي يقول في ذلك:" فلم نقل ما قلناه إلا اقتضابًا من أصول السلف، واستنباطًا من كلام اللغة، وبناءً على قواعدها، وجريًا على طريقة علمائها"(١)، كما يساعد التدافع في تنقية الفهم من الأوجه الضعيفة التي قد تخل بالمعنى المقصود.

أما بالنسبة للتعاقب فيُظْهِرُ قابلية النحو للتنوع والتعدد، مما يبرز سعة اللغة ومرونة التركيب، والتعبير بأوجه متعددة دون الإخلال بالمعنى.

وأخيرًا نرى هذه المفاهيم تساعد على تصنيف الأحكام بدقة، وفهم متى تتداخل، ومتى تتعارض، ومتى تتعاقب، وهي مسألة جوهرية في التأصيل النحوي، كما تفتح المجال أمام الباحثين لإعادة النظر في بعض المسائل النحوية القديمة، ودراستها من زاوية الترافع أو التدافع أو التعاقب، مما يعيد إحياء التراث النحوي بطريقة علمية منهجية.

المبحث الثاني:

دواعي الترافع والتدافع والتعاقب في الأحكام النحوية والصرفية:

ترافع وتدافع الأحكام النحوية أو تعاقبها لم يكن اعتباطًا في بنية الكلمة، وإنما لدواعٍ تقتضيها طبيعة التحول والتغيير فيها، ومن خلال دراسة الموضوع تبين أنها تكمن في:

-التوسع في استعمال الألفاظ وهو باب واسع في العربية لما فيه من المرونة والقدرة على التحول والتغير في الألفاظ والتراكيب من أجل توليد المعاني البليغة التي يعجز غير الفصحاء والبلغاء عن الوصول إليها.

-قد يرفع حكم حكمًا آخر نتيجة تجاذب كلا اللفظين للحكم فيفوز به أحدهما؛ لأنَّ حاجته إليه أشد، كما في رفع ضمير الشأن بعد (إذا) الزمانية بالابتداء لا بفعل مضمر يفسره الموجود، فالجملة الموجودة يتجاذبها هذا الضمير وذلك الفعل المضمر، ولكن حاجة ضمير الشأن إليها أكثر؛ لنقصانه واحتياجه إلى ما يفسره، فأصبحت الجملة بعده تفسيرًا له لا للفعل المضمر، فلم يوجد ما يدل علي ذلك الفعل المضمر، وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره لما في ذلك من تكليف علم الغيب.

-قد يحدث الترافع نتيجة تعارض الأدلة، والدليلان إذا تعارضا تساقطا، فيتساقط الحكمان، كتساقط حكما اعتداد حرف الجر كبعض الاسم وبعض الفعل في آن واحد في: (مررت بزيد).

-قد يحدث الترافع نتيجة التدافع الواقع بين الحكمين، كالتدافع بين توكيد الضمير المحذوف للاختصار؛ لتدافع حاليه به من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز فذلك مذهبًا للعرب.

-قد يحدث الترافع نتيجة قوة الشبه بين اللفظين، كمعاقبة الظرف للفعل؛ وما ذلك إلا لقوة الشبه بين الظرف والفعل، فالظرف يشبه الفعل في وظيفة معينة، وهي إيصال معنى مرتبط بزمن أو مكان الفعل أو الحدث، فهو بذلك يكمل معنى الفعل مثلما يفعل الفعل مع فاعله أو مفعوله، وشبه الجملة ترتبط وتتعلق بالفعل أو ما

يشبهه، وتفيد في إيضاح معنى الفعل أو الحدث، كما أنها يمكن أن تـــؤدي وظيفـــة الجملة، مثل الخبر أو الحال.

-قد يحدث الترافع والتدافع نتيجة الاستعمال الشاذ لبعض الألفـــاظ بغـــرض الميل إلى التخفيف لكثرة الاستعمال، كـــترافع التاء والحركة في (أكمة) عند جمعها على(آكم).

-قد يحدث الترافع لضعف يعتري الكلمة بحذف أحد حروفها فيعتريها بسببه ضعف آخر، كـــترافع تاء التأنيث وياء المد عند النسب إلى (حنيفة).

-قد يحدث الترافع نتيجة معاقبة حرف لحرف لعلاقـــة المشـــابهة بينهمـــا، كمعاقبة ألف المد قبل الطرف لتاء التأنيث في (امرأة صناع اليد)، فقلنا (صناع) بدل (صانعة)، وكمعاقبة الظرف للفعل لعلاقة المشابهة بينهما، وقد تكون المعاقبة بـــين الحرف والحركة، كمعاقبة الحركة وتاء التأنيث في جمع (أكمه) بوزن (فعَلَه) على (آكُم)، فترافعت الحركة وتاء التأنيث لهذه المعاقبة، فالعرب يعطون الكلمـــة حكـــم أخرى وإنْ لم يكن فيها سبب الحكم للمشابهة بينهما.

-قد يحدث الترافع نتيجة مراعاة التعادل بـــين حـــروف الكلمـــة، أو كثـــرة الاستعمال، وذلك يحدث عند النسب إلى (اليمن والشأم وتهامة)، قلنا:(يمانٍ وشـــآمٍ ويمانٍ) فحلت الألف قبل الطرف محل إحدى ياءي النسب المحذوفة، فعوض بالألف عن الياء ليحدث التعادل بين أصوات الكلمة.

-قد يقصد المتكلم من رفع حكم لآخر المحافظة على قواعد النظام اللغـــوي، وعدم فساد المعنى، وذلك ما يحدث عند رفع الإلحاق لحكم الإدغام، كما في (قردد وجلبب)؛ لأنَّ الإدغام يبطل الإلحاق في مثل ذلك، ورفع الإعلال لحكـــم الإدغـــام أيضًا.

المبحث الأول: ترافع الأحكام النحوية

ويشتمل على المسائل التالية:

- رفع اتصال الضمير المنصوب حكم عمل الضمير المرفوع فيه:

اتصال الكاف في (ضربتك) هنا رفع حكم أنَّ عامل النصب في المفعول به هنا – وهو الكاف– الفاعل وهو (التاء)؛ لأنَّه بذلك يؤذن بانفصال الفاعل هنا، وهو متصل بالفعل لا محالة، بل كالجزء منه، وبيان الأمر كالتالي:

الضمير المتصل هو الذي لا يصح وقوعه أول الكلام ولا بعد (إلا) في الاختيار(١)، والضَّمِير المُتَّصِل المَرْفُوع لَا يكون إِلَّا فَاعِلا، وَالفَاعِل لَا يتَّصل بِغَير الفِعل(٢)، ويدل على أَن الفَاعِل كجزء من أَجزَاء الفعل أنَّ آخر الفِعل يسكَّن لضمير الفاعل؛ لئلاَّ يتوالى أَربعة متحرّكات، كـ(ضَرَبْت) و(ضَرَبْنَا)، كما أنَّهم جعلُوا النُّون فِي الأَمْثِلَة الخمسَة عَلامَة رفع الفِعل مَعَ حيلولة الفَاعِل بَينهمَا، وَلَولَا أنَّه كجزء من الفِعْل لم يكن كَذَلِك، أيضًا لم يعطفوا على الضَّمِير المتَّصل المرفوع من غير توكيد؛ لجريانه مجْرى الحَرف من الفعل واختلاطه بِهِ، كما أنَّ اتصال تَاء التأنِيث بِالفعل دلالة على تَأنِيث الفاعل فكان كالجزء منه، كما أننا نقول: (ألقيا) و (قفا) مَكَان (ألق ألق) ولَولَا أنَّ ضمير الفَاعِل كجزء من الفِعل لما أنيب مَنَابه، كما أنَّنا ننسب إِلَى (كنت) (كنْتيّ) ولولَا جعلهم التَّاء كجزء من الفِعل لم تبق مَعَ النّسَب، كما أنَّنا نُلغي (ظَنَنْت) إِذا توسَّطت أَو تأخَّرت وَلَا وَجه لذَلِك إِلَّا جعل الفَاعل كجزء من الفِعل الَّذِي لَا فَاعل لَهُ وَمثل ذَلِك لَا يعْمل، أيضًا امتناعهم من تَقْدِيم الفَاعل على الفِعل كامتناعهم من تَقدِيم بعض حُرُوفه، أيضًا جعلُوا (حبَّذا) بِمنزِلَة جُزء وَاحِد لَا يُفِيد مَعَ أنَّه فعل وفاعل، أيضًا من النحويِّين من جعل (حبَّذا) فِي مَوضِع رفع بِالِابتداءِ وَأخبر عَنهُ، وَالجملَة لَا يصحُّ فِيهَا ذَلِك إلاَّ إِذا سُمِّي بهَا، كما أنَّهم جعلُوا

---

(١) توضيح المقاصد (٣٥٩/١).

(٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب (٥٠/١).

(ذَا) فِي (حبذَّا) بِلفظ وَاحِد فِي التثنِيَة وَالجمع والتأنيث كَمَا يفعل ذَلِك فِي الحَرف الوَاحِد(١).

والكاف في (ضربتك) وهي المفعول ضمير متصل أيضًا؛ لأنَّها من ضمائر النصب المتصلة باجماع النحاة، وهنا وقع حكمان في شيء واحد فيستدل بأحدهما من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره، ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأول، فالحكم الأول هو أنَّ كون الكاف هنا ضمير متصل دليل على شدة اتصال الفاعل(التاء) في (ضربتك) بالفعل، وإلى هذا أشار ابن جني مدللًا على ذلك بقوله: " ومنها أن يسمع الشيء، فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره، ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأول، وذلك كقولك: (ضربتك وأكرمته)، ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع، فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شدّة اتصال الفعل بفاعله.

ووجه الدلالة منه على ذلك أنهم قد أجمعوا على أن الكاف في نحو: (ضربتك) من الضمير المتصل، كما أن الكاف في نحو: (ضربك زيد) كذلك، ونحن نرى الكاف في (ضربتك) لم تباشر نفس الفعل كما باشرته في نحو: (ضربك زيد) وإنما باشرت الفاعل الذي هو التاء، فلولا أن الفاعل قد مزج بالفعل وصيغ معه حتى صار جزءًا من جملته لما كانت الكاف من الضمير المتصل ولاعتدت لذلك منفصلة لا متصلة، لكنهم أجروا التاء التي هي ضمير الفاعل في نحو: (ضربتك) – وإن لم تكن من نفس حروف الفعل– مجرى نون التوكيد التي يبنى الفعل عليها ويضم إليها في نحو: (لأضربنَّك)، فكما أن الكاف في نحو هذا معتدة من الضمير المتصل وإن لم تل نفس الفعل كذلك الكاف في نحو: (ضربتك) ضمير متصل وإن لم تل نفس الفعل، فهذا وجه الاستدلال بهذه المسألة ونحوها على شدة اتصال الفعل بفاعله وتصحيح القول بذلك"(٢).

---

(١) ينظر سر صناعة الإعراب (٢٢٥/١– ٢٢٦)، الإنصاف م (١١) (٧٩؟١– ٨٠)، اللباب في علل البناء والإعراب (١٤٩/١–١٥٠).

(٢) الخصائص (١٠١/١).

وأما الحكم الثاني هنا هو أنَّ من ذهب إلى أنَّ الناصب للمفعول الفاعل هنا[١]، فهذا يثبت انفصال الفاعل وهو التاء عن الفعل، مدللين على ذلك بأنَّ الضمير المتصل يكون متصل بالعامل فيه لا محالة، وذلك نحو: (مررت به) فالهاء متصلة بحرف الجر العامل فيها، وإلى هذا أشار ابن جني بقوله: " وأما وجه إفساده فشيئًا آخر فمن قبل أن فيه ردًّا على من قال: إن المفعول إنما نصبه الفاعل وحده لا الفعل وحده ولا الفعل والفاعل جميعًا.

وطريق الاستدلال بذلك أنا قد علمنا أنهم إنما يعنون بقولهم: الضمير المتصل: أنه متصل بالعامل فيه لا محالة؛ ألا تراهم يقولون: إن الهاء في نحو: (مررت به ونزلت عليه) ضمير متصل، أي: متصل بما عمل فيه وهو الجار"[٢]، وهذا دليل منهم على انفصال التاء من الفعل واتصالها بالمفعول العاملة فيه على كلامهم، فنجد هنا تضاد فحواه اتصال الفاعل (التاء) وانفصاله عن الفعل في آن واحد؛ لذا رفع حكم كون التاء متصلة بالفعل حكم كون أنَّ الناصب للمفعول هو الفاعل، وأفسده، فلو كانت التاء في (ضربتك) هي العاملة في الكاف لفسد ذلك؛ لأن أصل عمل النصب إنما هو للفعل وغيره من النواصب مشبه في ذلك بالفعل والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل من حيث كان الفعل موغلًا في التنكير والاسم المضمر متناه في التعريف، بل إذا لم يعمل الضمير في الظرف ولا في الحال – وهما مما تعمل فيه المعاني– كان الضمير من نصب المفعول به أبعد وفي التقصير عن الوصول إليه أقعد، وأيضًا فإننا نقول: (زيد ضرب عمرًا) والفاعل هنا

---

(١) الذي قال: إن المفعول نصبه الفاعل وحده هو هشام بن معاوية من أعيان أصحاب الكسائي، وذهب جمهور الكوفيين إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل جميعًا، ويرى البصريون أن العامل فيه الفعل أو ما حمل عليه، ينظر الإنصاف م (١١) (١/٧٨-٨١)، التبيين عن مذاهب النحويين (١/٢٦٣-٢٦٥)، شرح الرضي على الكافية (١/٣٣٥-٣٣٦)، التذييل (٦/٧-٧)، الهمع (٥/٢).

(٢) الخصائص (١/١٠٢).

ضمير مستتر مضمر غير موجود في اللفظ، فإذا لم يعمل المضمر ملفوظًا به كان ألا يعمل غير ملفوظ به أحرى وأجدر[١]، فالصحيح أنَّ العامل فيه الفعل وحده كما هو مذهب البصريين[٢].

من هنا نخلص أنَّه اجتمع معنا هنا حكمان أحدهما أفسد الآخر ورفع حكمه، فشدة اتصال الفاعل هنا بفعله رفع وأفسد أنَّ عامل النصب في المثال للمفعول هو الفاعل(التاء)، والداعي إلى هذا الترافع هنا هو التضاد الذي يؤذن باتصال الفاعل وانفصاله بالفعل في آن واحد، بالإضافة إلى ضعف هذا المذهب، ورسوخ أنَّ الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول، والله تعالى أعلم بالصواب.

- رفع الظاهر حكم المضمر لمعاقبته إياه:

يجوز وضع الظاهر مكان المضمر قياسًا في معرض التفخيم والتهويل، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ۝٢﴾[٣] أي: الحاقة ماهي، وإنْ لم يكن في مقام التهويل فيجوز عند سيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول، نحو قول الشاعر:

لا أَرَى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيءٌ نغصَ الموتُ ذا الغِنى والفَقِيرا[٤]

---

(١) ينظر الخصائص (١٠٣/١)، التذييل (٦/٧).

(٢) ينظر الإنصاف م (١١) (٧٩/١)، التبيين عن مذاهب النحويين (٢٦٣/١)، شرح الرضي على الكافية (٣٣٥/١)، التذييل (٦/٧)، الهمع (٥/٢).

(٣) سورة الحاقة، آية (١-٢).

(٤) البيت من الخفيف لعدي بن زيد في ديوانه (٦٥)، الخزانة (٣٧٩/١)، ولسوادة بن زيد بن عدي في الكتاب (٦٢/١)، شرح أبيات سيبويه لابن المرزبان (٨٧/١)، واللسان م (نغص)(١٥٩/٩)، وبلا نسبة في التعليقة على كتاب سيبويه (٢١٠/١)، أمالي ابن الحاجب إملاء(٢٨) (١٥٣/١)، شرح الكافية للرضي (٢٤١/١)، التذييل (٣٢/٤)، مغني اللبيب (١٥٩/٢).

أي: لا أرى الموت يسبقه، فإنْ لم يكن بلفظ الأول لم يجز عنده، وأجازه الأخفش في الشعر وغيره[١]، وفي ذكره مظهرًا ما ليس في الضمير.

وبعد أقول: إن ابن جني ذكر أنَّه يمكن معاقبة الظاهر _المخالف للفظ الظاهر السابق– للضمير، فيرفع الظاهر الموجود حكم وضع المضمر بدل الظاهر السابق، وذكر أنَّ في ذلك وجهين متضادين؛ حيث إنَّ فيه وجهًا للحسن والقبح في آن واحد موجهًا وجه الحسن والقبح في كل منهما؛ إذ يقول:

"ومن ذلك قوله:

إِذَا المَرءُ لَمْ يَخْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبالُ الهُوَينى بِالفَتَى أَنْ تَقَطَّعا[٢]

وهذا عندهم قبيح، وهو إعادة الثاني مظهرًا بغير لفظه الأول، وإنما سبيله أن يأتي مضمرًا نحو: (زيد مررت به)، فإن لم يأت مضمرًا وجاء مظهرًا فأجود ذلك أن يعاد لفظ الأول ألبتة نحو: (زيد مررت بزيد)، كقول الله سبحانه:﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ۝٢﴾... ولو قال: (زيد مررت بأبي محمد) وكنيته (أبو محمد) لم يجز عند سيبويه، وإن كان أبو الحسن قد أجازه؛ وذلك أنه لم يعد على الأول ضميره كما يجب، ولا عاد عليه لفظه فهذا وجه القبح.

ويمكن أن يجعله جاعل سبب الحسن؛ وذلك أنه لما لم يعد لفظ الأول ألبتة، وعاد مخالفًا للأول شابه –بخلافه له– المضمر الذي هو أبدًا مخالف للمظهر، وعلى ذلك قال:

..... أوشكت ... حبال الهوينى بالفتى ... ...

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي (٢٤١/١)، التذييل (٣٥/٤)، الخزانة (٣٨٦/١-٣٨٧).

(٢) البيت من الطويل للكلحبة العريني برواية (لم يغش) في المفضليات (٣٢)، الخزانة (٣٨٦/١)، وللكلحبة اليربوعيّ في شرح الكافية الشافية (٤٥٦/١)، وللجُميح في إيضاح شواهد الإيضاح (١٢٤/١)، وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي (٢٤١/١)، التذييل (٣٣٩/٤)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزيه (٢٢١/١).

ولم يقل: (به) ولا(بالمرء)؛ أفلا ترى أن القبح الذي كان في مخالفة الظاهر الثاني للأول قد عاد فصار بالتأويل من حيث أرينا حسنًا، وسببهما جميعًا واحد، وهو وجه المخالفة في الثاني للأول"[1].

فالذي سوغ رفع الظاهر هنا حكم المضمر، ولم يكن بلفظ الظاهر السابق هو وجه المخالفة في الثاني للأول، فكأنه شابه بمخالفته هذه مخالفة المضمر الذي هو أبدًا مخالف للمظهر، فكأنه بذلك أزال وجه القبح في البيت – وهو إعادته الاسم الظاهر، وهو (المرء) بلفظ اسم ظاهر غير لفظه الأول، وهو لفظ (الفتى)، وكان عليه إما أن يعيد الثاني مضمرًا فيقول: (أوشكت حبال الهوينى به)، وإما أن يُعيده مظهرًا لكن بلفظ الاسم الأول فيقول: (أوشكت حبال الهوينى بالمرء)–، وجعله حسنًا.

من هنا نخلص إلى أنَّ المخالفة بين الظاهر والمضمر سوغت التعبير بلفظ ظاهر مخالف للظاهر الأول، فكأن مخالفة الظاهر الثاني للأول شابهت مخالفة الظاهر للمضمر، وهذا جعل وجه الكلام حسنًا في رفع الظاهر حكم المضمر هنا، والله تعالى أعلم بالصواب.

- الترافع في ضمير الشأن والفعل المحذوف بعد (إذا) الزمانية:

(إذا) الزمانية إذا أتى بعدها ضمير الشأن فيُرفع بالابتداء، وهذا رفع حكم كون هذا الضمير مرفوع بفعل مضمر يفسره الموجود بعده، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾[2]، فـ(هي) ضمير القصة مرفوع بالابتداء، والجملة بعده في محل رفع خبر.

---

(١) الخصائص (٣/٥٣-٥٤)، وينظر التذييل (٤/٣٥)، خزانة الأدب (١/٣٨٦-٣٨٧)، الرابط وأثره في التراكيب العربية (١/١٥١-١٥٢).

(٢) سورة الأنبياء، آية (٩٧).

أقول: قد يقصد المتكلم تعظيم مضمون كلامه قبل النطق به، فيقدم ضميرًا كضمير الغائب يسمى ضمير الشأن، ويعمل فيه الابتداء، أو أحد نواسخه، وهي (كان) و(إن) و(ظن) أو إحدى أخواتهن، ويجعل الجملة بعده متممة لمقتضى العامل[١]، أي: الجملة بعده مفسرة لهذا الضمير، ويخالف هذا الضمير بقية الضمّائر؛ لأنّه لا يحتاج إلى سابق يرجع إليه، ولا يكون فى الكلام دليل عليه، وبهذه المباينة لا يُعطف عليه، ولا يُؤكّد، ولا يُبدل منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يكون خبره مفردًا، ولا يكون له عائد، ويكون منفصلًا، ومتّصلًا، ومذكّرا ومؤنّثًا، نقول: هو زيد قائم، وهى هند ذاهبه، أى: الشّأن والحديث زيد قائم،[٢] فالجمهور لا يجيزون عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، ولكن هنالك مواضع يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة؛ لحكمة بلاغية لا ينكرها الجميع، منها ضمير الشأن والقصة[٣] ولهذه الأمور السابقة فهذا الضمير مخالف للقياس فعوده على مَا بعده لُزُومًا، ولَا يجوز للجملة المفسرة لَهُ أَن تتقدم هِيَ ولَا شَيْء مِنها علَيهِ[٤]، فجملة الخبر لابد من اشتمالها على ضمير يعود على المبتدأ، أما ضمير الشان فالجملة هي المبتدأ في المعنى، فذلك كافي في الربط؛ لذا لا تحتاج إلى ضمير[٥].

وبعد ما تقدم من ذكر أحكام تخص ضمير الشأن والقصة نقول: إنَّ هذا الضمير إذا وقع بعد (إذا) الزمانية فيكون ارتفاعه بالابتداء، وهذا رفع حكم ارتفاعه بفعل مضمر يفسره الموجود بعده كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾[٦] فـ(السماء) مرفوع بفعل مضمر وجوبًا دل عليه الموجود؛ لأنَّ (إذا) الزمانية لا

(١) ينظر شرح المفصل (٢/٣٣٥-٣٣٦)، شرح الكافية الشافية (١/٢٣٤-٢٣٥).
(٢) ينظر البديع في علم العربية (١/٦١).
(٣) ينظر أوضح المسالك بالهامش (٢/١٠٨-١٠٩)، شرح الأشموني (٢/١٢٣-١٢٤).
(٤) ينظر مغني اللبيب (١/١١٢).
(٥) ينظر أمالي ابن الحاجب إملاء (١٤٧) (٢/٨٢٨-٨٢٩)، تمهيد القواعد (٢/٨٢٨-٨٢٩).
(٦) سورة الانشقاق، آية (١).

يليها إلا فعل، أو اسم بعده فعل يكون مفسرًا لفعل محذوف رافع لذلك الاسم الموجود[1]، وهذا مع الاسم الظاهر، أما إذا وليها ضمير الشأن فيكون مرفوعًا بالابتداء لا بفعل مضمر، وهذا ما أشار إليه ابن جني موضحًا سبب ذلك مستدلًا ببيت شعر؛ إذ يقول:" ومن ذلك أن تستدل بقول ضيغم الأسدي:

إذا هو لم يخفني في ابن عمي وإن لم ألقه الرجل الظلوم[2]

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء؛ ألا ترى أن (هو) من قوله (إذا هو لم يخفني) ضمير الشأن والحديث وأنه مرفوع لا محالة، فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا أو بفعل مضمر، فيفسد أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ولا تفسير له وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره، فإن قلت: فلم لا يكون قوله:(لم يخفني في ابن عمي الرجل الظلوم) تفسيرًا للفعل الرافع لـ (هو)، كقولك: (إذا زيد لم يلقني غلامه فعلت كذا) فترفع (زيدًا) بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيرًا له، قيل: هذا فاسد من موضعين: أحدهما: أنا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عاملًا فيه فعل محتاج إلى تفسير، فإذا أدى هذا القول إلى ما لا نظير له وجب رفضه واطراح الذهاب إليه، والآخر: أن قولك: (لم يخفني الرجل الظلوم) إنما هو تفسير لـ (هو) من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بد له أن تفسره الجملة، نحو قول الله عز وجل:﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[3]، فقولنا:(اللَّهُ أَحَدٌ) تفسير لـ(هو)، وكذلك قوله تعالى:﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ۝٤٦﴾[4]، فقولك: (لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) تفسير لـ (ها) من قولك: فـ(إنها) من حيث كانت

(١) ينظر الكتاب (٣/١١٧-١١٩)، شرح الكافية الشافية (٢/٩٤٣-٩٤٤)، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (١/٩٦).

(٢) البيت من الوافر في الخصائص (١/ ١٠٤)، وشرح التسهيل (٢/ ٢١٣)، والتذييل(٧/٣١٧)، تمهيد القواعد (٤/١٩٣٨)، واللسان مادة (ظلم) (٦/٣٠٣).

(٣) سورة الإخلاص، آية (١).

(٤) سورة الحج، آية (٤٦).

ضمير القصة، فكذلك قوله: (لم يخفني الرجل الظلوم) إنما هذه الجملة تفسير لـــ (هو)، فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضمر بقي ذلك الفعل المضمر لا دليل عليه، وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره؛ لما في ذلك من تكليف علم الغيب، وليس كذلك (إذا زيد قام أكرمتك) ونحوه من قبل أن (زيدًا) تام غير محتاج إلى تفسير، فإذا لم يكن محتاجًا إليه صارت الجملة بعده تفسيرًا للفعل الرافع له لا له نفسه، فإذا ثبت بما أوردناه ما أردناه علمت وتحققت أن (هو) من قوله (إذا هو لم يخفني الرجل الظلوم) مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمر[1]. فابن جني هنا وضح كيف أنَّ كون(هو) مرفوعًا بالابتداء رفع حكم كونه مرفوعًا بفعل مضمر.

من هنا نخلص أنَّ رفع حكم ارتفاع ضمير الشأن والقصة هنا حكم ارتفاعه بفعل مضمر مرجعه إلى حاجة ضمير الشأن إلى ما يفسره؛ لنقصانه، فالجملة الموجودة يتجاذبها هذا الضمير وذلك الفعل المضمر، ولكن حاجة ضمير الشأن إليها أكثر؛ لنقصانه كما قلت، واحتياجه إلى ما يفسره، فأصبحت الجملة بعده تفسيرًا له لا للفعل المضمر، فلم يوجد ما يدل علي ذلك الفعل المضمر، وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره لما في ذلك من تكليف علم الغيب؛ لذا ارتفع الضمير بالابتداء لا به، والله تعالى أعلم بالصواب.

- **الترافع في المتعدي بحرف الجر في نحو:(مررت بزيد)**:

الفعل قد يكون متعديًا بنفسه تارة ، نحو: (رأيت زيدًا)، وأخرى بحرف الجر، نحو: (مررت بزيد، أو رغبت فيك)، والترافع وقع هنا في الفعل المتعدي بحرف الجر، وبيان الأمر كالتالي:

---

(١) الخصائص (١٠٤-١٠٦)، وينظر شرح التسهيل (٢/٢١٣-٢١٤)، التذييل (٧/٣١٧)، تمهيد القواعد (٤/١٩٣٨-١٩٣٩).

الترافع في نحو هذا وقع من حيث إنَّهم أرادوا الاستدلال بمثل هذه الأمثلة على أمر ما، والاستدلال به أيضًا على ضده ألبتة، وذلك في نحو: (مررت بزيد ورغبت في عمرو وعجبت من محمد)، وغير ذلك من الأفعال المتعدية بحروف الجر.

فالوجه الأول المراد الاستدلال به: هو أنَّ حرف الجر معدود من جملة الفعل، أي متصل بالفعل، ففي هذا الوجه يُعتقد أنَّ الباء بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له في نحو:(مررت بزيد)، كما أن همزة النقل في (أفعلت)، وتكرير العين في (فعَّلت) يأتيان لنقل الفعل وتعديته، نحو: (أقمته وقوَّمته)، فلما كان حرف الجر الموصل للفعل معاقبًا لأحد شيئين كل واحد منهما مصوغ في نفس المثال جرى مجراهما في كونه جزءًا من الفعل أو كالجزء منه، فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل.

وأما الوجه الآخر- المضاد للأول- فهو اعتداده كجزء من الاسم؛ وذلك من حيث كان مع ما جره في موضع نصب، وهذا يقضي له بكونه جزءًا مما بعده أو كالجزء منه؛ وذلك لأننا نعطف على مجموعهما بالنصب، نقول:(مررت بزيد وعمرًا، ورغبت فيك وجعفرًا، ونظرت إليك وسعيدًا)، كما نعطف على الجزء الواحد في نحو: (ضربت زيدًا وعمرًا) [(١)]، وكذلك أيضًا لا يفصل بين الجار والمجرور[(٢)]؛ لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد، فحرف الجر الموصل للفعل هنا قُدر تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين، وكل واحد منهما مقبول في القياس متلقى بالبشر والإيناس[(٣)].

---

(١) ينظر الكتاب (٩٤/١)، المقتضب (١٥٤/٤)، الأصول في النحو (٦٥/٢)، سر صناعة الإعراب (١٣٠/١).

(٢) ينظر الكتاب (١٢٤/٢)، سر صناعة الإعراب (١٣٢/١)، شرح المفصل (١٢١/٥).

(٣) الخصائص (١٠٦/١-١٠٧).

ولكن أين الترافع هنا؟ نقول: الترافع يحدث عند اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين، وذلك يحدث إذا أردنا أن ندلل على قوة اتصال حرف الجر بالفعل فنعتده تارة كالبعض له والأخرى كالبعض للاسم، فهذا ما لا يجوز مثله؛ لأنه لا يكون كونه كبعض الاسم دليلًا على شدة امتزاجه بالفعل، وذلك في نحو: (مررت بزيد) فالجار ومجروره في محل نصب مفعول به بالفعل، بدليل العطف عليه بالنصب، فنقول: (مررت بزيد وعمرًا) حملًا على المعنى؛ لأنَّه في معنى: (جاوزت زيدًا) ، وهنا يقع التناقض والتضاد، وهو أنَّه كبعض الفعل والاسم في آن واحد، فنجد أمامنا حكمين متضادين يرفع كلٌّ منهما الآخر؛ لأننا بهذا نستدل على كون حرف الجر جزءًا من الفعل ؛ لأنَّ العامل فيه مع مجروره هو الفعل، وهو في نفس الوقت جزء من الاسم؛ لأنَّ العامل في: (زيد) هنا حرف الجر، والمعمول اتصل هنا بعامله، وهذا دليل على أنَّ حرف الجر جزء من الاسم بعده، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله:" وطريق الاستدلال بذلك أنا قد علمنا أنهم إنما يعنون بقولهم: الضمير المتصل: أنه متصل بالعامل فيه لا محالة، ألا تراهم يقولون: إن الهاء في نحو: (مررت به ونزلت عليه) ضمير متصل، أي: متصل بما عمل فيه وهو الجار وليس لك أن تقول: إنه متصل بالفعل؛ لأن الباء كأنها جزء من الفعل من حيث كانت معاقبة لأحد أجزائه المصوغة فيه وهي همزة (أفعل)، وذلك نحو: (أنزلته ونزلت به وأدخلته ودخلت به وأخرجته وخرجت به) لأمرين:

أحدهما: أنك إن اعتددت الباء لما ذكرت كأنها بعض الفعل فإن هنا دليلًا آخر يدل على أنها كبعض الاسم؛ ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرته بأنهما جميعًا في موضع نصب بالفعل حتى إنك لتجيز العطف عليهما جميعًا بالنصب، نحو قولك: (مررت بك وزيدًا ونزلت عليه وجعفرًا)، فإذا كان هنا أمران أحدهما على حكم والآخر على ضده وتعارضا هذا التعارض ترافعا أحكامهما"[١].

(١) الخصائص (١/١٠٢-١٠٥)، وينظر الاقتراح في علم أصول النحو (٢٩٤)، أصول النحو رسالة ماجستير (١/٢٥١-٢٥٢).

وقال في موضع آخر:" ووجه جوازه من قبل القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين؛ وذلك كأن تروم أن تدل على قوة اتصال حرف الجر بالفعل فتعتده تارة كالبعض له والأخرى كالبعض للاسم، فهذا ما لا يجوز مثله؛ لأنه لا يكون كونه كبعض الاسم دليلًا على شدة امتزاجه بالفعل لكن لما اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران فاعرف ذلك فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه"(١).

ونخلص مما سبق أن الترافع وقع هنا؛ لأنَّ حرف الجر المتصل بالضمير قُدِّر تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين، وهو أننا نريد أن ندلل على شدة اتصال حرف الجر بالفعل فجعلناه تارة بعضًا من الفعل وتارة بعضًا من الاسم، فلما قُدِّر هنا تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين ووقع التضاد بينهما ترافعت أحكامهما، وسبب هذا الترافع يرجع إلى تعارض الدليلين اللذين يدلل بهما على شدة اتصال حرف الجر بالفعل، والدليلان إذا تعارضا تساقطا، والله تعالى أعلم بالصواب.

- **رفع المحذوف لدلالة الحال عليه حكم توكيده**:

إذا أردنا الْإِخْبَار عَن المفعول الذي هو(زيد) من (ضربت زيدًا) بـ(الذي)، نقول:(الذي ضربتُه زيد)، فـ (الذي) مبتدأ، و(ضربتُه) صلتُه والهاء عائدة إليه، و(زيدٌ) خبر، ويجوز حذف الهاء، فنقول: (الذي ضربت زيدٌ)(٢)، وإذا أردنا توكيد هذا العائد المحذوف نقول: (الذي ضربت نفسه زيدٌ)، بيد أنَّ ذلك لا يجوز؛ من أجل أنّ ذلك تدافع حكمان، فمن هنا رفع هذا العائد المحذوف حكم توكيده.

والتدافع هنا ناتج من أنَّ حذف العائد كان من أجل الاختصار تخفيفًا لطول الاسم، والتوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز؛ لذا تدافع الحكمان ورفع أحدهما الآخر، وإلى ذلك أشار ابن جني بقوله:" فإن قلت: فإذا كان المحذوف للدلالة عليه

(١) الخصائص (١/٣٤١-٣٤٢).

(٢) ينظر شرح المفصل (٢/٣٩١،٣٩٩)، تمهيد القواعد (٩/٤٥٩٥).

عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك: (الذي ضربت زيدٌ) فتقول: (الذي ضربت نفسه زيدٌ) كما تقول: (الذي ضربته نفسه زيدٌ) قيل: هذا عندنا غير جائز؛ وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لأمر آخر وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض؛ وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا، كما لا يجوز إدغام الملحق لما فيه من نقض الغرض"(١).

من هنا نجد أنَّ ابن جني وضح الأمر الذي من أجله حدث التدافع، ثم أورد ابن جني أمثلة أخرى غير التي ذكرت تؤكد كلامه، فقال:" وكذلك قولهم لمن سدد سهمًا ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتًا فقلت: (القرطاس والله)، أي: أصاب القرطاس: لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب (القرطاس) لو قلت: (إصابةً القرطاس) فجعلت (إصابة) مصدرًا للفعل الناصب للقرطاس لم يجز؛ من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه، ونائبة عنه فلو أكدته لنقضت الغرض؛ لأن في توكيده تثبيتًا للفظه المختزل، ورجوعًا عن المعتزم من حذفه واطراحه والاكتفاء بغيره منه، وكذلك قولك للمهوي بالسيف في يده: (زيدًا) أي: (اضرب زيدًا)، لم يجز أن تؤكد ذلك الفعل الناصب لزيد؛ ألا تراك لا تقول: (ضربًا زيدًا) وأنت تجعل (ضربًا) توكيدًا لـ(اضرب) المقدرة؛ من قبل أن تلك اللفظة قد أنيبت عنها الحال الدالة عليها وحذفت هي اختصارًا فلو أكدتها لنقضت القضية التي كنت حكمت بها لها، لكن لك أن تقول: (ضربًا زيدًا) لا على أن تجعل (ضربًا) توكيدًا للفعل الناصب لـ(زيد) بل على أن تبدله منه فتقيمه مقامه فتنصب به (زيدًا)، فأما على التوكيد به لفعله وأن يكون (زيد) منصوبًا بالفعل الذي هذا توكيد له فلا"(٢).

---

(١) الخصائص (١/٢٨٧-٢٨٩).

(٢) الخصائص (١/٢٨٧-٢٨٩).

فهذه الأمثلة السابقة لولا ما عرض من صناعة اللفظ – أعني الاقتصار على شيء دون شيء– لكان توكيدها جائزًا حسنًا لكن عارض ما منع، فلذلك لم يجز؛ لا لأن المحذوف ليس في تقدير الملفوظ به.

وقد لخص أبو حيان، وابن هشام، وناظر الجيش، والسيوطي الخلاف في توكيد المحذوف[١]، فأشار إلى ذلك السيوطي بقوله:" وَفِي توكيد محذوف خلاف: فأجازهُ الخليل، وسيبويه، والمازني، وابن طاهِر، وابن خروف، فَيُقَال في: (الَّذِي ضَربته نَفسه زيد): (الَّذِي ضربت نَفسه زيد)، (ومررت بزيد وأتاني أَخُوهُ أَنفسهمَا) وَمنعه الأخفش، والفارسي، وابن جني، وثعلب، وصححهُ ابن مَالك، وأبو حيَّان؛ لِأَن التوكيد بَابه الإطناب والحذف للاختصار فتدافعا"[٢].

من هنا نخلص أنَّ كل ما حذف تخفيفًا فلا يجوز توكيده؛ لتدافع حاليه به من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب والحذف للاختصار والإيجاز، فذلك مذهب للعرب[٣]، والله تعالى أعلم بالصواب.

- **رفع الظرف للفعل لمعاقبته إياه**:

الظرف وحرف الجر يتعلقان بمحذوف قدره بعص النحاة بالفعل، وقدره آخرون باسم الفاعل، فإذا قلنا: زيد عندك، وعمرو في الدار كان التقدير: زيد استقر عندك، وعمرو استقر في الدار، أو مستقر عندك[٤]، فَحذف الفعل وأقيم الظّرْف مقَامه وانتقل إِليه ضَمِيره[٥]، وإذا عطفنا على هذا الظرف أو حرف الجر نجده عند

(١) ينظر التذييل (٢٠٧/١٢)، مغني اللبيب (٢٦٣/٢-٢٦٤)، تمهيد القواعد (٣٢٩٩/٧-٣٣٠٠)، الهمع (١٤٣/٣).

(٢) الهمع (١٤٣/٣).

(٣) ينظر الخصائص (٢٨٩/١).

(٤) ينظر أسرار العربية (٥٩)، الإنصاف(٢٤٥/١).

(٥) ينظر اللمع (١٨٩).

ابن جني رفع حكم الفعل، فالعطف عنده عليه لا على الفعل المحذوف، وإلى هذا أشار مستدلًا ببيت شعر يوضح فيه كلامه هذا قائلًا:" ومن ذلك قول الآخر:

زَمَانٌ عَلَيَّ غُرابٌ غُدافٌ فَطَيَّرهُ الشيْبُ عَنِّي فَطَارَا[١]

فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهب فيه إلى سقوط حكم ما تعلق به الظرف من الفعل ويمكن أيضًا أن يستدل به على ثباته وبقاء حكمه، وذلك أن الظرف الذي هو (عليَّ) متعلق بمحذوف وتقديره: غداة ثبت عليَّ أو استقر عليَّ غراب، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه، وقوله: (فطيره) -كما ترى- معطوف، فأما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول: إن (طيَّره) معطوف على ثبت أو استقر وجواز العطف عليه أدل دليل على اعتداده وبقاء حكمه وأن العقد عليه والمعاملة في هذا ونحوه إنما هي معه؛ ألا ترى أن العطف نظير التثنية ومحال أن يثنى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما في الثبات والاعتداد واحدة، فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف وأنه ليس أصلًا متروكًا ولا شرعًا منسوخًا، وأما جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلق به الظرف من هذا البيت؛ فلأنه قد عطف قوله (فطيره) على قوله (عليَّ) وإذا جاز عطف الفعل على الظرف قوي حكم الظرف في قيامه مقام الفعل المتعلق هو به وإسقاطه حكمه وتوليه من العمل ما كان الفعل يتولاه وتناوله به ما كان متناولًا له، فهذان وجهان من الاستدلال بالشيء الواحد على الحكمين الضدين"[٢].

---

(١) البيت من المتقارب لأبي حية النميري في شعره (٤٣)، وينظر كتاب الحيوان للجاحظ (٤٢٩/٣)، أمالي المرتضى (٤٤٥/١)، وفي طبقات ابن المعتز برواية (ليالي رأسي غراب) (١٤٥)، وبلا نسبة في الخصائص (١٠٧/١) (٣٢٠/٣)، المحتسب (٩٠/٢)، المحكم والمحيط مادة (غ ر ب) (٥١١/٥)، اللسان مادة (غ رب) (١٥٤/٧).

(٢) الخصائص (١٠٧/١-١٠٨)، وينظر المحتسب (٩٠/٢) (٢٤٤/٢)، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (٧٧/١).

فابن جني هنا ذكر أن هنا حكمًا وضده والدليل عليهما واحد فتدافعا، غير أنَّه ذكر بعد ذلك أنَّ كون العمل للظرف أولى بهذا الدليل من الفعل، فقال:" وإن كان وجه الدلالة به على قوة حكم الظرف وضعف حكم الفعل في هذا وما يجري مجراه هو الصواب عندنا وعليه اعتمادنا وعقدنا"(١).

ثم أتى ابن جني بنظير للبيت يدلل به على قوة شبه الظرف للفعل وأنَّه يعقبه في بعض الأحيان، فقال:" ومن ذلك أن يقال لك: من أين تجمع بين قول الله سبحانه: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩ فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ۝١٠﴾(٢) من قول الشاعر:

زَمَانٌ عَلَيَّ غُرابٌ غُدافٌ فَطَيَّرهُ الشيْبُ عَنِّي فَطَارَا

فالجواب: أن في كل واحد من الآية والبيت دليلًا على قوة شبه الظرف بالفعل، أما الآية فلأنه عطف الظرف في قوله: (فَمَا لَهُ مِن قُوَّةٍ) على قوله: (يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ) والعطف نظير التثنية؛ وهو مؤذن بالتماثل والتشابه، وأما البيت فلأنه عطف الفعل فيه على الظرف الذي هو قوله: (عليَّ غراب غداف)، وهذا واضح"(٣)، فعطفهم الفعل على الظرف من أقوى دليل على شبهه به وإن اختلفا في تقدم الظرف تارة وتأخره أخرى.

من هنا نخلص أن الظرف هنا رفع حكم الفعل وحل محله؛ لذا جاء العطف عليه في البيت وعُطف هو على الفعل في الآية الكريمة؛ وما ذلك إلا لقوة الشبه بين الظرف والفعل، فالظرف يشبه الفعل في وظيفة معينة، وهي إيصال معنى مرتبط بزمن أو مكان الفعل أو الحدث، فهو بذلك يكمل معنى الفعل مثلما يفعل الفعل مع فاعله أو مفعوله، وشبه الجملة ترتبط وتتعلق بالفعل أو ما يشبهه، وتفيد في إيضاح معنى الفعل أو الحدث، كما أنها يمكن أن تؤدي وظيفة الجملة، مثل الخبر أو الحال، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) الخصائص (١/١٠٧-١٠٨).

(٢) سورة الطارق، آية (٩،١٠).

(٣) الخصائص (٣/٣٢٠)، وينظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (١/٧٧).

المبحث الثاني : الترافع في الأحكام الصرفية،

ويشمل المسائل التالية:

- رفع حرف المد قبل الآخر لتاء التأنيث:

المطرد في تأنيث بعض الصفات أنْ تؤنث بالتاء، فيقال في نحو:(حسن وبطل): (حسنة وبطلة)، ولكن ورد نظير لهم في كلام العرب خلاف هذا فقالوا: (رجل صنع اليد)، و(امرأة صناع اليد)[١].

يقول ابن درستويه في ورود ذلك :" تقول: رجل صنع اليد واللسان، وامرأة صناع اليد، فإن الصنع من الرجال: الجيد الصنعة الحاذق، والقياس فيه أن يقال: الصانع والصنع بكسر النون، من قولك: صنع يصنع صنعًا، وللمرأة صانعة وصنعة، كما قال الفرزدق:

قال ابن صانعة الزّروب لقومه لا أستطيع رواسي الأعلام[٢]

... وقيل للمرأة: صناع، على (فعال)، وإنما هي صانعة وصنعة، كما قيل لها: رداح وكعاب ووساع، قال الراجز:

وهي صناع باللسان واليد[٣]

... وجمع الصنع: صنعون، وتكسيره: أصناع. وجمع صناع: صناعات، وتكسيرها: صنع، مثل امرأة حصان وحصن[٤].

---

(١) ينظر المحكم والمحيط مقلوب (ص ن ع)،(٤٤٢/١)، لسان العرب مادة (ص ن ع) (٧٤٩/٥).

(٢) البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه(٦٠٩)، شرح نقائض جرير والفرزدق (٤٣٧/٢)، خزانة الأدب (٤٣٦/٥)، وبلا نسبة في معجم العين (١٥٢/٢)، المعجم المفصل في شواهد العربية (٣٠٢/٧).

(٣) **الرجز بلا نسبة في البيان والتبيين للجاحظ (٣٣/١)، لسان العرب مادة (ص ن ع) (٧٥٠/٥)، تاج العروس نفس المادة (٣٧٥/٢١)، المعجم المفصل في شواهد العربية (٤٤٢/٩).**

(٤) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه (٥٠٢/١-٥٠٣).

إذن فالقياس فيها أنْ تؤنث كنظائرها، فيقال: (صنعة)، ولكن هنا الألف قبل الطرف رفعت حكم التاء وحلت محلها، وهذا لمشابهتها إياها؛ حيث استخدمها النحاة للدلالة على التأنيث كالتاء، فقامت مقامها، وإلى هذا أشار ابن جني بقوله: "ومما يدلك على مشابهة حرف المد قبل الطرف لتاء التأنيث قولهم: (رجل صَنَع اليد وامرأة صَنَاع اليد)، فأغنت الألف قبل الطرف مغنى التاء التي كانت تجب في (صنعة)، لو جاءت على حكم نظيرها نحو: (حَسَن وحَسَنةٍ، وبَطَلٍ وبَطَلة)، وهذا أيضًا حَسَن في بابه"[(١)]، فكما رفعت التاء حكم ياء المد في نحو: (فرازين وفرازنة)، رفعت هنا ألف المد قبل الطرف حكم التاء، وما ذلك إلا لمشابهة تاء التأنيث لحرف المد.

ولعل سبب رفع ألف المد هنا لتاء التأنيث مرجعه إلى إنَّ (صناع) على وزن (فَعَال) وهي بمنزلة (فعول)؛ حيث يؤديان وظيفة واحدة في الدلالة على الصفات الثابتة والمبالغة، والهاء لا تدخل على مؤنثه كما لا تدخل على مؤنث (فعول)، نقول: (ناقة ذلول ركوب)، ونحو قوله تعالى:﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا﴾[(٢)(٣)]، فكأن الألف في (فعال)، والواو في (فعول) تقوم مقام تاء التأنيث، فتستخدم الصفات التي جاءت على هذه الأوزان بدون تاء للمذكر والمؤنث، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله:" وأمّا (فعالٌ) بمنزلة (فعول)، وذلك قولك: (صناعٌ وصنعٌ) كما قالوا: (جمادٌ وجمدٌ) وكما قالوا: (صبورٌ وصبرٌ)، ومثله من بنات الياء والواو التي الواو عينها: (نوارٌ ونورٌ، وجوادٌ وجودٌ، وعوانٌ وعونٌ)، فأمر (فعال) كأمر (فعولٍ)؛ ألا ترى أنَّ الهاء لا تدخل في مؤنثه كما لا تدخل في مؤنث (فعولٍ) [(٤)]، كما أنَّ الصفات المختصة بالإناث إنْ لم يقصد بها معنى الفعل لا تلحقها تاء

(١) الخصائص (١١٠/٢).
(٢) سورة الملك، آية: (١٥).
(٣) ينظر معاني الأبنية في العربية للسامرائي (٦٠).
(٤) الكتاب (٦٣٩/٣).

التأنيث، فهي كـــ(مرضع)، ونحوه من الصفات الجارية على الأناث ولا تلحقها تاء التأنيث[١]؛ لذا رفعت الألف حكم التاء وحلت محلها.

من هنا نخلص أنَّ ألف المد في (صناع) رفعت حكم تاء التأنيث؛ لمشـــابهتها إياها، فلما لم يصح دخول تاء التأنيث على (صناع) حلت ألف المد محلها، فاستخدم النحاة الألف للدلالة على التأنيث، والله تعالى أعلم بالصواب.

- **رفع صيغة (فَعَل) صيغة (فعْلة)**:

جاء تكسر (فَعْلة) على غير قياس على (فعول)، نحـــو: (بـــدرة بـــدور) [٢]، و(مأنة مئون)[٣]، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله:" وأما ما كان على (فَعْلةٍ) فانَّـــك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين، وذلك قولك: (قصـــعةٌ وقصـــعاتٌ، وصحفةٌ وصحفاتٌ، وجفنةٌ وجفناتٌ، وشفرةٌ وشفراتٌ، وجمرةٌ وجمـــراتٌ)، فـــإذا جاوزت أدنى العدد كسَّرت الاسم على (فعال) وذلك (قصـــعةٌ وقِصـــاعٌ، وجِفنـــةٌ وجِفانٌ، وشفرةٌ وشِفارٌ، وجمرةٌ وجمارٌ)، وقد جاء على (فعولٍ) وهو قليلٌ، وذلـــك قولك: (بَدرةٌ وبُدورٌ، ومأنةٌ ومؤونٌ)، فأدخلوا (فعولًا) في هذا البـــاب؛ لأنَّ (فِعالًـــا) و(فعولًا) أختان، فأدخلوها ههنا كما دخلت في باب (فعل) مع (فِعالٍ)، غير أنَّه فـــي هذا الباب قليل"[٤].

---

(١) ينظر شرح التسهيل (٢١٤/١)، معاني الأبنية في العربية للسامرائي (٥٠)

(٢) البدرة: جلد السخلة إذا فطمت، وهى أيضا كيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهـــم أو ســـبعة آلاف دينار، قال الفارِسيُّ: ولا نَظِيرَ لـــ(بَدْرَةٍ وبُدُورٍ) إلاّ (مَأْنَةٌ ومُؤُونٌ، وصَخْرَةٌ وصُخُورٌ)، ينظر المحكم والمحيط الأعظم (٣١٧/٩)، لسان العرب (ب د ر) (٣٩٨/١).

(٣) المأنة: قيل: هي الخاصرة، وقيل: هي السرة وما حولها، وقيل: هي لحمة تحت السرة إلـــى العانة، وما مأَنْتُ مأْنه أَي: لَمْ أَكترِثْ لَهُ، مأن: المَأْنُ والمَأْنةُ: الطِّفْطِفَـــةُ، والجمـــع (مأْنـــاتٌ ومُؤُونٌ) أَيضاً، عَلَى (فُعُول)، مِثْلُ (بَدْرَة وبُدُور) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، ينظر المحكم والمحيط (م أ ن)(٤٩١/١٠)، لسان العرب (م أ ن) (٤٩٣/٨).

(٤) الكتاب (٥٧٨/٣)، وينظر الأصول في النحو(٤٣٩/٢)، البديع في علم العربيـــة (١٢٣/٢)، شرح المفصل (٢٤٤/٣)، شرح الشافية (١٠٠/٢-١٠١).

ويُكسَّر أيضًا علي (فُعَل)، بضم الفاء وفتح العين، نحو: (غرضة وغرض وقرية وقري ودولة ودول) للدلالة على الكثرة[١]، وجاء على (أفعال) للدلالة على القلة، نحو: (رَجْلة وأرْجَال)، وعلى (فعال) للدلالة على الكثرة، نحو: (رَجْلة ورجال)[٢].

ومع أنَّ (أرجال) قياس في جمع (رَجْلة) إلا أنَّهم لم يقولوا (أرجال) ولم يتكلموا به، وجعلوا (رَجْلة) بدلًا منه للدلالة على القلة، قالوا: (ثلاثة رَجْلة)[٣]، وعلى ذلك فـ(رَجْلة) ليس بتكسير، بل هو اسم جمع؛ لأن (فَعْلَة) ليس من أَوزان الجموع، وقياسه (أَرْجَال) كـ(أَعجاز)، (رَجْلة) للقليل، و(رجال) للكثير[٤].

فالداعي هنا إلى تكسير (فَعْلة) على غير القياس على (فعول) هو المشابهة بين صيغة (فَعْلة) وصيغة (فَعَل)؛ حيث أنَّ صيغة (فَعَل) تُكسَّر على (أفعال) للدلالة على القلة، نحو: (جمل وأجمال)، وعلى (فعال)، و(فعول) للدلالة على الكثرة، نحو: (طلل وأطلال وطلول)، و(أسد أساد وأُسُود)، إلا أنَّهم استثقلوا ورود ضمتين في (أُسُود) فحذفوا الواو فقالوا: أُسُد ثم أُسْد[٥].

ولما كانت صيغة (فَعْلة) قد شابهت صيغة (فَعَل) في التكسير على (أفعال) للدلالة على القلة، عاقبتها أيضًا في التكسير على (فعول) للدلالة على الكثرة في (بَدْرة بدور)، و(مَأْنة مئون)، فرفعت صيغة (فَعَل) حكم صيغة (فَعْلة) وحلت محلها لعلاقة المشابهة بينهما، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله:"... إذ كانت (فَعَلة) لا تكسر على (فعول)، إنما ذلك (فَعْلة) كـ(بدرة وبدور ومأنة ومئون)، أو (فَعَل)

---

(١) ينظر البديع في علم العربية (١٢٣/٢).

(٢) ينظر البديع في علم العربية (١١٩/٢)، شرح الشافية (٩٨/٢).

(٣) ينظر الكتاب (٥٧٣/٣-٥٧٤)، البارع في اللغة لأبي علي القالي (٦٢١)، المحكم والمحيط الأعظم (٣٧٧/٧).

(٤) ينظر البديع في علم العربية (١١٩/٢)، شرح الشافية (٩٨/٢).

(٥) ينظر الخصائص (١١٢/٢)، شرح المفصل (٢٣٨/٣)، شرح الشافية (٩٥/٢-٩٦).

كـ(طلل وطلول، وأسد وأسود)، وقد ترى بهذا أيضًا مشابهة (فَعْلة) لـ(فعل) في تكسيرهما جميعًا على (فعول)" [١].

من هنا نخلص أن الاشتراك اللفظي في التكسير على (أفعال) قد أوجد الشبه بينهما، فحُمل أحدهما على الآخر، فرفعت (فَعَل) حكم (فَعْلة) في (بَدْرة بدور ومَأْنة مئون) لعلاقة المشابهة بينهما، فالعرب يعطون الكلمة حكم أخرى وإنْ لم يكن فيها سبب الحكم للمشابهة بينهما، وقد يحمل الأصل على الفرع لضرب من المشابهة[٢]، كما أنَّ المشابهة بين صيغة وأخرى لا يبطل بأنْ لا تكون الصيغة على وزن من أوزانها، فالمشابهة قد تكون تامة أو في وجه من الأوجه[٣]، والله تعالى أعلم بالصواب.

- **ترافع الحركة (الفتحة) وتاء التأنيث**:

قد لا تجتمع الحركة وتاء التأنيث، وهذا ما يحدث في جمع (أَكَمَة) بوزن (فَعَلة) على (آكُم)[٤] بوزن (أفْعُل) ، فقد ترافعت فيه الحركة وتاء التأنيث، وبيان الأمر فيه كالتالي:

جمع (أكَمَه) على (آكُم) شاذ[٥]؛ لأنَّ القياسي من (أفْعُل) ما كان جمعًا لثلاثي، مجرد، مفتوح الفاء، ساكن العين، صحيحها، غير صفة كـ(فلس) و(أفلس) و(نفس)

---

(١) الخصائص (١١٢/٢).

(٢) السابق (٢١٤/١).

(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف م (٢٦) (٢٢٦/١)، شرح الكافية للرضي (٤٩٤/٤).

(٤) الآكم: جمع (أَكَمَة) وهي: التل من حجارة واحدة، وهى الموضع يكون أشد ارتفاعا من غيره، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجرا، وأصل الجمع (أأكم) على (أفعل) كـ(أفلس) فقلبت الهمزة الثانية ألفا؛ لسكونها إثر أخرى مفتوحة في أول الكلمة، وهذا إبدال واجب، ينظر اللسان مادة (أ ك م)(١٩٢/١).

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية (١١١٧/٤).

و(أنفس)، أو جمعًا لاسمٍ رباعي، بمدةٍ ثالثةٍ، مؤنثًا بلا علامةٍ، خالٍ من وصفية[١]، و(أكمه) على (فَعَلة) مفتوح العين، فهو هنا خالف بابه وانفرد بحكم، والسؤال كيف جُمعت (فَعَلة) على (أَفْعُل)؟

أقول: القياس في (فَعَل) بفتح الفاء والعين، أن يأتي في القلّة على (أفْعالٍ) كـ(جَمَلٍ وأجْمالٍ)، وفي الكثرة على (فِعال)، و(فُعُول)، نحوُ: (جِبال)، و(جِمال)، و(أُسُود)، و(ذُكُور)، و(فِعالٌ) في هذا الباب أكثرُ من (فُعُولٍ) [٢]، فإن كان على (فَعَلةٍ) فإنه كُسّر على (فِعال)، كـ (رَقبةٌ ورِقابٌ)، وهو الأصل فيها، وقد كسروه على (أفْعُلٍ)، نحو: (أكمةٌ وآكُمٌ) [٣]، فـ (أكمة) تأتي على (فعال وأفعل)، نقول:(أكمةٌ وآكامٌ وآكمٌ)، [٤]، والآكامُ: جمع آكم، وآكُم: جمع أكَمَةْ[٥].

وإذا أردنا أن نصيغ من وزن (فَعَل) أو (فَعِل) المتحرك العين على وزن (فَعَلة) بإلحاق تاء التأنيث فإنَّ عينه تسكن، نحو: (مَغَل مغْلة)، و(حَقِل حقْلة) [٦].

فالسبب هنا في تسكين عين (مغْلة) و(حقْلة) هو أنَّ حركة العين قد عاقبت تاء التأنيث فرفعت التاء حكم الحركة، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: " والقول فيه

---

(١) شرح الكافية الشافية (١١١٥/٤).

(٢) ينظر الخصائص (١٠٨/٢)، شرح المفصل (٢٣٨/٣).

(٣) ينظر الكتاب (٥٩٤/٣)، الخصائص (١٠٨/٢)، البديع في علم العربية (١٢٣/٢)، شرح الشافية للرضي (١٠٦/٢).

(٤) ينظر الكتاب (٥٨٣/٣)، الأصول في النحو (٤٤٣/٢).

(٥) ينظر شرح أبيات سيبويه لابن المرزبان السيرافي ت ٣٨٥ه (١٧٢/٢)، السماع والقياس لأحمد تيمور (٧٦).

(٦) ينظر الخصائص (١٠٩/٢)، والحَقْلَة والحِقْلَة؛ الْكَسْرُ عَنِ اللِّحْيَانِيِّ: مَا يَبْقَى مِنَ الْمَاءِ الصَّافِي فِي الْحَوْضِ ولَا تُرَى أَرضه مِنْ وَرَائِهِ، والحَقْلَة: مِنْ أَدواء الإِبل، والمَغَل: وَجَعُ الْبَطْنِ مِنْ تُرَاب، مَغِلَتِ الدَّابَّةُ، بِالْكَسْرِ، وَالنَّاقَةُ تَمْغَلُ مَغَلًا، فَهِيَ مَغِلَةٌ، ومَغَلَتْ: أَكلت التراب مَعَ البَقْل فأَخذها لِذَلِكَ وجَعٌ فِي بَطْنِهَا، ينظر اللسان مادة (ح ق ل) (٧٢٩/٢)، ومادة (م غ ل)(٦٤٢/٨).

عندي أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التأنيث، وذلك في الأدواء، نحو قولهم: (رمث رمثًا، وحبط حبطًا، وحبج حبجًا)، فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين، فقالوا: (حَقِل حَقْلة، ومغَل مَغْلة)، فقد ترى إلى معاقبة حركة العين تاء التأنيث"(١).

ونظير ذلك أنهم قالوا: (جفَن وجَفْنة) فلما أُلحقت تاء التأنيث حُذفت حركة العين، أي: أنَّ تاء التأنيث عاقبت حركة العين فرفعت حكمها، وإذا ما جمعنا (جَفْنة) جمع مؤنث سالم على (جفَنات) تحذف تاء التأنيث وتخلفها تاء الجمع، فلما حُذفت تاء التأنيث عاقبتها الحركة على عين الكلمة(٢)، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: " ومن ذلك قولهم:(جَفْنة وجَفَنات)، و(قَصْعة وقَصَعات) لما حذفوا التاء حركوا العين(٣).

ودليل ذلك أنَّ (فَعْلة) إذا كانت اسمًا وجمعت بالألف والتاء، فإنَّ عينها تحرك بالفتحة أبدًا؛ فرقًا بين الاسم والصفة(٤)؛ وذلك لخفة الاسم وثقل الصفة(٥)، وتجمع أيضًا على (جَفْنات) بسكون العين، ولكن جمعها بسكون العين ضرورة(٦)؛ لأنَّ سكون العين خاص بالصفة لثقلها، فإذا كان إسكان العين ضرورة في الاسم، فهذا يعني أنَّ الأصل ترافع حكم الحركة وتاء التأنيث، فلما حُذفت التاء حُركت العين.

---

(١) الخصائص (١٠٨/٢- ١٠٩)، وينظر المحكم والمحيط الأعظم (٥٨٥/١٠-٥٨٦).

(٢) ينظر الكتاب (٥٧٨/٣)، المقتضب (١٨٦/٢)، علل النحو لابن الوراق (٥٢٥/١)، توضيح المقاصد (٣٢١/١)، الهمع (٨٢/١).

(٣) الخصائص (١٠٩/٢).

(٤) ينظر المقتضب (١٨٨/٢)، علل النحو لابن الوراق (٥٢٥/١) ، نتائج الفكر (١/ ١٢٥)، اللباب في علل البناء والإعراب(١٨٧/٢)، شرح المفصل (٢١٧/٣)، شرح الشافية (٢٧٥/٢).

(٥) ينظر علل النحو (٥٢٦/١)، التبصرة والتذكرة (٦٤٨/٢)، شرح المفصل (٢٥٦/٣).

(٦) ينظر البديع في علم العربية (١٠٣/٢)، شرح المفصل (٢٥٧/٣)، ضرائر الشعر لابن عصفور(٨٥)، توضيح المقاصد (١٣٧٣/٣)، وأجاز ابن الصايغ في كتابه اللمحة في شرح الملحة جمعه بفتح الفاء وسكونها (٢١٣/١).

ولما تعاقبت التاء وحركة العين جريا لذلك مجرى الضدين المتعاقبين، وإذا ما اجتمعت حركة العين وتاء التأنيث في صيغة واحدة كصيغة (فَعَلة)، نحو: (أكَمَة) ثم كُسِّرت فإنَّ حركة العين تترافع وتاء التأنيث فيرفع كلٌّ منهما الآخر، فيؤول الأمر إلى (آكُمْ) على وزن (أفْعُل)، فلما ترافعت الحركة وتاء التأنيث في (أكمَة) آل بالأمر إلى أنْ صار كأنَّه (فَعْل): (أَكْم)، وباب تكسير (فَعْل) على (أفْعُل) لذلك قيل: (آكُم).

وإلى ذلك أشار ابن جني بقوله:" فلما تعاقبت التاء وحركة العين جريا لذلك مجرى الضدين المتعاقبين، فلما اجتمعا في (فَعَلة) ترافعا أحكامهما فأسقطت التاءُ حكم الحركة، وأسقطت الحركة حكم التاء، فآل الأمر بالمثال إلى أن صار كأنه (فَعْل)، و(فَعْل) باب تكسيره (أَفْعُل)[1].

من هنا نخلص إلى أنَّ الداعي إلى تكسير (أكَمَة) على غير قياس هو المعاقبة بين تاء التأنيث وحركة العين وترافعهما في بنية الكلمة، فلما تعاقبت التاء وحركة العين جريا لذلك مجرى الضدين المتعاقبين، فترافعت أحكامهما، فجُمعت شذوذًا على (أفْعُل)، وما ذلك إلا لغرض التخفيف، والله تعالى أعلم بالصواب.

- **ترافع الحركة (الضمة) وتاء التأنيث**:

قد لا تجتمع الحركة (الضمة) وتاء التأنيث، وذلك في نحو:(آرضه الله وأضأده وأملأه)[2]، وهي مكسرة على وزن (أفْعُل) من (الضُؤْدة والمُلْأة والأَرْض) على وزن (فُعْله)، وبيان الأمر كالتالي:

---

(١) الخصائص (١٠٩/٢)، وينظر المحكم والمحيط الأعظم (٥٨٥/١٠-٥٨٦).

(٢) ضأد: الضُّؤْد والضُّؤْدة: الزُّكَامُ. ضُئِدَ الرجلُ ضُؤْاداً وضؤْوداً: زُكِمَ، والاسْم الضّؤْدَةُ، وَقَدْ أَضْأَدَه اللَّهُ أَي: أَزْكَمَه، فَهُوَ مَضْؤُودٌ ومُضْأَدٌ، ينظر المخصص (٣٠٩/٤)، لسان العرب (ض أ د)(٥/٦). المُلأَةُ: ثِقَلٌ يَأْخُذُ فِي الرَّأْسِ كالزُّكام مِنَ امْتِلاءِ المَعِدة، ينظر لسان العرب(م ل أ)(٦٥٥/٨). والارض: الزكام، وقد آرضه الله إيراضًا أي: أزكمه، فهو مأْروضٌ، ينظر الصحاح باب الضاد فصل الألف(١٠٦٤/٣)

أقول: القياس في (فُعْل) أن يُكسّر في القلة على (أفْعَال)، نحوُ: (قُفْل وأقْفَال)، و(بُرْدٍ وأبْرَاد)، ويُجمع في الكثرة على (فُعُولٍ)، و(فِعالٍ)، و(فُعُولٌ) أكثرُ فيه، نقول: (بُرْدٌ وبُرُودٌ وأبْرادٌ)، و(بُرْجٌ وبُرُوجٌ وأبْراجٌ)، (وجُنْدٌ وجُنُودٌ وأجْنادٌ)...، وقد يُكسر أيضًا على (فِعَلَة)، نقول: (جُحْرٌ وأجْحارٌ وجِحَرَةٌ)، و(قُلْبٌ وأقْلابٌ وقِلَبَةٌ)، و(خُرْجٌ وخَرَجَةٌ)، ولم يقولوا: (أخْراجٌ)...، وقد يُكسّر أيضًا على (فُعْلٍ) كما كسَّروا عليه (فَعَلٌ) بفتح العين، نقول: (الفُلْكُ) للواحد والجمع فَجَعَلَناه جمعًا كأنّ (فُعْلاً) حُمل على (فَعَلٍ)؛ لأنّ (فُعْلًا) يكون جمعًا لـ(فَعَلٍ)، نحوَ: (أسَدٍ وأُسْدٍ)، و(فُعْلٌ)، و(فَعَلٌ) قد يشتركان في (أفْعالٍ)، نحوِ: (صُلْبٍ وأصْلابٍ)، و(أسَدٍ وآسادٍ)، فشُورك بينهما في هذا الضرب من الجمع، فـ (الفلْكُ) إذا أُريد به الواحدُ، فبمنزلة (قُفْلٍ)، وإذا أُريد به الجمعُ، فهو بمنزلة (أسْدٍ)، وكثُر توسُّعُهم في هذا البناء؛ لكثرته في كلامهم(١).

نجد هنا أنَّ (فُعْل) عاقبت (فَعَل) على الموضع الواحد، فحملوا (فُعْل) على (فَعَل)؛ لأنَّ (فُعْل) تأتي جمعًا لـ(فَعَل)، نحو:(أَسَد وأُسْد)، كما أنَّهما يشتركان في التكسير على (أفعال)، نحوِ: (صُلْب وأصْلاب)، و(أسَد وآساد)، فشُورك بينهما في هذا الضرب من الجمع، وإلى هذا أشار ابن جني بقوله:" ومن ذلك قولهم في الزكام: (آرضه الله، وأملأه، وأضأده)، وقالوا: هي (الضؤدة والملأة، والأرض)، والصنعة في ذلك أن (فُعْلا) قد عاقبت(فَعَلا) على الموضع الواحد نحو: (العُجْم والعَجَم، والعُرْب والعَرَب، والشُغْل والشَغَل، والبُخْل والبَخَل)، وقد عاقبتها أيضًا في التكسير على (أفعال)، نحو: (بُرْدٍ وأبراد، وجُنْد وأجناد)، فهذا كـ(قلم وأقلام، وقدم وأقدام)"(٢).

---

(١) ينظر المقتضب (٢٠٥/٢)، شرح المفصل (٢٤١/٣-٢٤٢)، اللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ (٢١٠/١-٢١١).

(٢) الخصائص (١١٢/٢-١١٣)، وينظر ليس في كلام العرب(٢٦٨-٢٦٩)، شرح الكافية الشافية (١٨٢٩/٤).

وإذا أردنا أن نصيغ من وزن (فَعَل) بفتح العين على وزن (فَعَلة) بإلحاق تاء التأنيث فإنَّ عينه تسكن، نحو: (مَغَل مغْلة)، و(حَقِل حقْلة)[1]، والسبب في ذلك هو أنَّ حركة العين قد عاقبت تاء التأنيث فرفعت التاء حكم الحركة، وإذا ما اجتمعت حركة العين وتاء التأنيث في صيغة واحدة كصيغة (فَعَلة)، وأردنا تكسيرها فإنَّ حركة العين تترافع وتاء التأنيث فيرفع كلُ منهما الآخر، فيؤول الأمر إلى أنْ صار كأنَّه (فَعْل)، وباب تكسير (فَعْل) على (أفْعُل).

لذا لما كان الأمر كذلك في حمل(فُعْل) على (فَعَل) صارت (الملأة والضؤدة) كأنها (فَعَلَة)، و(فَعَلَة) قد كسرت على (أفْعُل)، فرفعت التاء حكم الحركة (الضمة) ورفعت الضمة حكم التاء على نحو ما ذكرت في (أكمة وآكُم) سابقًا فكأنَّ الأمر آل إلى (فَعْل)، وباب تكسير (فَعْل) على (أفْعُل) فصارت (الأرض والملأة والضؤدة) كأنهم: (أرضة، وملء وضأد)، فجمعت على (أفْعُـل)، فقلنا: (آرضه وأضأده وأملأه)، وإلى هذا أشار ابن جني بقوله:" فلما كان (فُعْل) من حيث ذكرنا كـ(فَعَل) صارت (الملأة والضؤدة) كأنها (فَعَلَة)، و(فَعَلَة) قد كسرت على (أفْعُل) على ما قدمنا في: (أكمة وآكُم وأمة وآمٍ)، فكما رفعت التاء في (فَعَلة) حكم الحركة في العين، ورفعت حركة العين حكم التاء، فصار الأمر لذلك إلى حكم (فَعْـلٍ) حتى قالوا: (أكمة وآكم) كـ(كلب وأكلب، وكعب وأكعب)، فكذلك جرت فُعْلة مجرى (فَعْل) حتى عاقبته في (الضؤدة والملأة والأرض)، فصارت (الأرض) كأنه: (أُرْضة)، أو صار (الملأة والضؤدة) كأنهما: (ملء وضأد)؛ أفلا ترى إلى الضمة كيف رفعت حكم التاء كما رفعت التاء حكم الضمة، وصار الأمر إلى (فَعْل)"[2].

ونخلص من هذا إلى أنَّ الداعي إلى تكسير (الملأة والضؤدة والأرض) على (أفْعُل) وهو ليس تكسيرًا لما كان على (فُعْل) هو المعاقبة بين تاء التأنيث وحركة العين وترافعهما في بنية الكلمة، وهو تعاقب لهجي قد لا يستند إلى علة معينة، إنما

(١) ينظر الخصائص (١٠٩/٢).

(٢) المصدر السابق (١١٣/٢).

يحدث نتيجة للاستعمال الشاذ لبعض الألفاظ، والغرض من ذلك الميل إلى التخفيف لكثرة الاستعمال، كما أنَّ المشابهة بين الصيغ الثلاثية أدت في بعض الأحيان إلى تعاقب بعضها البعض، فالأسماء الثلاثيّة لمّا اشتركت في عدّة واحدة، وأصلٍ واحد؛ جاز أن يُشبَّه بعضُها ببعضٍ، فيدخل كلٌّ واحد منها على الآخر(١)، والله تعالى أعلم بالصواب.

- **ترافع الألف والنون وتاء التأنيث**:

المجرد يكون ثلاثيًا، ورباعيًا، وخماسيًا، ولا يزيد عن ذلك، فإذا وجدنا اسمًا أكثر من خمسة أحرف حكمنا بكونه مزيدًا، ومن ذلك (قرعبلانه) بوزن (فَعلَّلانة) أصلها: (قرعبل) بوزن (فعلَّل) ، عند تكسيرها تترافع فيه الألف والنون وتاء التأنيث، وبيان الأمر فيه كالتالي:

قرعبلانة: دويبة عظيمة البطن عريضة وأصله: (قرعبل) زيد فيه ثلاثة أحرف؛ لأنَّه ليس بعد الخماسي باب، فليس للعرب بناء في الأسماء والأفعال أكثر من خمسةِ أحرُف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فِعل أو اسم فهي زائدة على البناء، (٢) و(قرعبلانه) نادرة كما أشار النحاة(٣)، وذكر ابن عصفور أنَّها لم تُسمَع إلَّا من كتاب "العَين"، فلا ينبغي أن يُلتفت إليها(٤)، والندور فيها لأجل النون؛ لأنها ليست من حروف المدّ، وإن كان قصد الوحدة؛ فالندور لأجل كون المزيد حرفين(٥)، فكأن الذي شجعهم على إلحاق الألف والنون في آخرها وهي

(١) ينظر شرح المفصل (٢٤١/٣).

(٢) ينظر معجم العين (١٦/١)، الصحاح (١٨٠٠/٥)، لسان العرب (قرعبل) (٦٣٧/٧)، تمهيد القواعد (٤٨٨٢/١٠).

(٣) ينظر المنصف (٥٠/١)، التسهيل (٢٩٤/١)، توضيح المقاصد (١٥١١/٣)، شرح الشافية (١٠/١)، تمهيد القواعد (٤٨٨٢/١٠).

(٤) الممتع الكبير في التصريف (١١٤)، وينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها (٤١/٢).

(٥) ينظر تمهيد القواعد (٤٩١٠/١٠).

خماسية، أن الألف والنون في أنحاء كثيرة من كلامهم في تقدير الانفصال عندهم، حتى إنهم يُسقطون كثيرًا من أحكامهما، فنحن نرى أنهم يصغرون (زَعْفَرَان) على (زُعَيْفِران)، كما يقولون: (عَقْرَب وعُقَيْرِب)، ولو اعتدوا بالألف والنون لم يجز هذا، كذلك أجروا الألف والنون الزائدتين أيضا مجرى الزيادة الواحدة، فقالوا في ترخيم (عثمان): (يا عُثْمَ)، كما قالوا في ترخيم (طلحة): (يا طَلْحَ)، فلما كانت الألف والنون عندهم في كثير من المواضع بمنزلة المنفصل من الكلمة، وبمنزلة الحرف الواحد المنفصل من الكلمة، اجترءوا على زيادتهما في آخر ذوات الخمسة في هذا الحرف الذي لا نظير له[1].

كذلك الحرف الثامن في (قَرَعْبُلانة) وهو تَاء التَّأْنِيث فِي حُكْم المنْفَصِل فالاسم لا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف إلا بعلامه التأنيث أو التثنية أو الجمع أو ياء الإضافة[2].

والذي يدل على أنَّ الألف والنون، وتاء التأنيث في حكم الانفصال أنَّهما لا اعتداد بهما كما لا يُعتد بالألف والنون في إدغام نحو: (الإمدَّان)؛ لأنَّه إذا أعتد بهما تُخرج الكلمة عن شِبه الفعل، فلا إدغام حينئذ، وهذا ماأشار إليه ابن جني بقوله:"و(قرعبلانة) كأنها (قرعبل)، ولا اعتداد بالألف والنون وما بعدهما، ويدلك على إقلالهم الحفل بهما، إدغامهم (الإمدَّان)، كما يدغم (أَفْعُل) من المضاعف، نحو: (أَرُدّ وأَشُدّ)، ولو كانت الألف والنون معتدة لخرج بهما المثال عن وزن الفعل فوجب إظهاره، كما يظهر ما خرج عن مثاله، نحو: (حُضَض، وسُرَر، وسِرر)"[3]، إذن الألف والنون زوائد في (قرعبلانة)، وتاء التأنيث في حكم الانفصال.

وهناك وجه آخر فيها ذكره ابن جني في كتابه: وهو أنَّ الألف والنون قد ترافعتا وتاء التأنيث عند إرادة الجمع، نقول في جمعها: (قراعب) بوزن (فعالل)

(١) ينظر المنصف (٥٢/١).

(٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب (٢١١/٢)، تمهيد القواعد (٤٨٨٢/١٠).

(٣) الخصائص (٢٠٨/٣).

بحذف الزائد والخامس الأصلي قياسًا على نظيراتها[١] ، فنجد الألف والنون ترافعتا وتاء التأنيث، والذي أدى إلى ترافع الألف والنون وتاء التأنيث تعاقبهما على الموضع الواحد في حذفهم لهما عند إرادة الجمع، فنجدهم قالوا في استخلاص الواحد من الجمع بالهاء، قالوا : (شعير وشعيرة، وتمر وتمرة، وبط وبطة، ودر ودرة، وبر وبرة، وسفرجل وسفرجلة) ، كذلك انتزعوا الواحد من الجمع بالألف والنون أيضًا، قالوا:(إنس وللواحد إنسان، وظرب وظربان)، كذلك تعاقبتا في النسب عند زيادة ياء الإضافة فنحذفهما لأجلها، نقول في الإضافة إلى (خراشة وخرسان): (خراشيّ وخراسيّ)، أيضًا نحذفهما عند إرادة الجمع، نقول:(بَرَق وبِرْقان، خَرَب وخرْبان)، ونقول:(نِعمة وأنعُم، وشِدة وأَشُدّ)[٢].

وبناءً على هذا التعاقب لكل منهما ترافعت أحكامهما لما التقت الألف والنون وتاء التأنيث في كلمة واحدة كما في (قرعبلانة) ، فرفعت كل منهما الأخرى، وإلى هذا أشار ابن جني بقوله:" فلما تراسلت الألف والنون، والتاء في هذه المواضع وغيرها جرتا مجرى المتعاقبتين، فإذا التقتا في مثال واحد ترافعتا أحكامهما، على ما قدمناه في (ترافع الأحكام)، فكذلك (قرعبلانة) لما اجتمعت عليه التاء مع الألف والنون ترافعتا أحكامهما، فكأن لا تاء هناك ولا ألف ولا نونًا، فبقى الاسم على هذا كأنه (قرعبل)، وذلك ما أردنا بيانه، فاعرفه"[٣].

ونخلص من هذا أنَّ إسقاطهم لكثيرٍ من الأحكام الخاصة بالألف والنون، وكون تاء التأنيث في حكم الانفصال، وتعاقب كل منها في كثير من المواضع- كما أشرت سابقًا- أدى إلى ترافع أحكامهما، فرفعت الألف والنون حكم التاء، ورفعت التاء حكم الألف والنون، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) ينظر المقصور والممدود لابن ولاد (١٥٥)، التصريح بمضمون التوضيح (٥٥٥/٢)، شذا العرف في فن الصرف للحملاوي (١٦٦).

(٢) ينظر الخصائص (٢٠٨/٣-٢٠٩)، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي(٨٦٧/٢).

(٣) الخصائص (٢٠٩/٣- ٢١٠).

- **ترافع تاء التأنيث وياء المد**:

قد لا تجتمع تاء التأنيث وياء المد، وهذا ما يحدث في النسب إلى مثل: (حنيفة)، و(بجيلة)، فقد ترافعت فيه تاء التأنيث وياء المد، وبيان الأمر فيه كالتالي:

القياس في النسب إلى ما كان على (فَعِيلة)، و(فُعَيلة) حذف تاء التأنيث أولًا ، ثم حذف الياء ثانيًا، فرقًا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث، ثم تقلب الكسرة فتحة كما في (نَمِر)، بشرط صحة العين، وانتفاء تضعيفها، وذلك نحو: (حنيفة، جُهَيْنة)، فتقول: (حَنَفيّ، وجُهَنيّ)[1].

نجد هنا أنَّ تاء التأنيث ترافعت وياء المد في مثل هذه الكلمات، وسبب الترافع بينهما أنَّ تاء التأنيث تُعاقب ياء المد في بعض الألفاظ العربية فعند تكسير (فَرْزان) [2] نقول: (فرازين)، وعند إضافة تاء التأنيث للمفرد نقول: (فِرْزَانة) وتكسيرها على (فَرَازِنة)[3]، فتاء التأنيث في (فرازنة) عاقبت ياء المد ورفعت حكمها[4]، فحُذفت الياء للتخفيف، وذلك أيضًا نظير: زنديق وزنادقة، وهذا ما أشار إليه ابن منظور بقوله:" وأَن الهاء في (زَنادِقَة وفَرازِنَة) إنما هي بدلٌ من الياءِ، وأَنها لَمَّا حُذِفَتْ للتَّخفيف عُوِّضتْ منها الهاءُ" [5].

وإذا ما صرنا إلى اجتماع تاء التأنيث، وياء المد فإننا نجد أنَّ كلاً منهما ترفع حكم الأخرى، وذلك كما ذكرت إذا أردنا النسب إلى (حنيفة وبجيلة) نقول: (حَنَفِيّ

---

(١) ينظر علل النحو لابن الوراق (٥٠٣/١)، الشافية في علم التصريف (٣٧)، شرح الكافية الشافية (١٩٤٤/٤)، توضيح المقاصد (١٤٥٣/٣)، التصريح بمضمون التوضيح (٥٩٥/٢).

(٢) الفِرْزانُ: مِنْ لُعَبِ الشِّطْرَنْج، أَعجمي مُعَرَّبٌ، وَجَمْعُهُ (فَرَازِينُ) لسان العرب مادة (فرزن) (٣٤٩/٧).

(٣) ينظر الكتاب (٤٢٢/٣)، الأصول في النحو (٤٠٩/٢)، الخصائص (١٠٩/٢)، شرح الشافية للرضي (١٨٨/٢-١٨٩).

(٤) الخصائص (١٠٩/٢).

(٥) لسان العرب مادة (أنس) (٢٦٦/١).

وبَجَلِيّ) [١] بحذف التاء وياء المد، فلما رفعت كلٌ منهما حكم الأخرى وحذفتا فصارتا كأنهما (حنف وبجل) فجريتا مجرى: (شَقِر ونَمِر)، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله:" ومن ذلك أنَّا قد رأينا تاء التأنيث تعاقب ياء المد، وذلك نحو: (فرازين وفرازنة، وحجاجيح وحجاجحة[٢]، وزناديق وزنادقة)، فلما نسبوا إلى نحو: (حنيفة وبجيلة) تصوروا ذلك الحديث أيضًا، فترافعت التاء والياء أحكامهما، فصارت (حنيفة وبجيلة) إلى أنهما كأنهما (حَنِف وبَجِل)، فجريا لذلك مجرى (شَقِر ونَمِر)، فكما تقول فيهما: (شَقَرِيّ ونَمَرِيّ)، كذلك قلت أيضًا في حنيفة: حنفيّ، وفي بجيلة: بجليّ"[٣]؛ لأن حذف تاء التأنيث لا بد منه ثم بعد حذف الياء الزائدة آل وزن الكلمة إلى (فَعِل) بكسر العين؛ لذا جريا مجرى (شَقِر ونَمِر)، وهذا الوزن تُفتح عينه عند النسب إليه [٤].

والذي أدى إلى حذف ياء المد بعد تاء التأنيث أنّنا عند النسب إلى (فعيلة) وإلحاق ياء النسب إليها حُذفت تاء التأنيث، فلما حذفت دبَّ في الكلمة ضعف، فلما لحقها ضرب من الضعف أسرع إليها ضعف آخر وهو حذف الياء، فقلنا (حنفي وبجلي) في (حنيفة وبجيلة) [٥]، ويؤكد ذلك أنَّنا إذا نسبنا إلى (حنيف وسعيد وتميم) من غير تاء تُحذف من أجله الياء نسبنا إليه على أصله، نقول: (حنيفِيّ وسعيدِيّ وتميمِيّ)، فالكلمة لم يحدث بها هنا ضعف ليتبعه ضعف آخر[٦]، فإذا كان يتم في الكلمة التغيير من أجل تغيير واحد فمن باب أولى ما يحدث فيها تغييران، وإلى هذا

---

(١) ينظر الكتاب (٣٣٩/٣)، المقتضب (١٣٤/٣).

(٢) جمع جحجاح وهو: السيد، لسان العرب مادة (جحجح) (٩٠/٢) .

(٣) الخصائص (١٠٩/٢-١١٠).

(٤) ينظر تمهيد القواعد (٤٣٠٧/٩).

(٥) ينظر الخصائص (٧٥/٢)، الطراز في الإلغاز للسيوطي (٣٩)، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم (٥٣٩).

(٦) ينظر الخصائص (١١٠/٢)، الطراز في الإلغاز للسيوطي (٣٩).

أشار الفارسي بقوله:"حذف المدّة يلزم من أجل تاء التأنيث كما حذفها من (حَنِيفَةٍ وجُهَيْنَةٍ)، ونحوه مما فيه تاء التأنيث؛ لأنك لما كُنت تغيِّر من أجل تغيير واحد في الاسم نحو (هُذَلِيّ)، لزم أن يلزم ما اجتمع فيه تغييران التغيير"(١)، فالتَّغيير يُؤنس بالتَّغيير(٢).

وذكر ابن يعيش أيضًا أنَّ حذفُ تاء التأنيث على الجادَّة، وأمّا حذفُ الياء فلأنّها في نفسها مستثقلةٌ مع كونها زائدةً، وقد حصل في الكلمة أسبابٌ أوجبت ثِقَلَها، وهو أنّه اجتمع فيها ياء (فَعِيلَةَ) أو(فُعَيْلَةَ)، مع كسرِ ما قبل عَلَم النسبة، ويائي النسبة، وكلٌّ ذلك من جنس واحد، فاستُثقل اجتماعها، والنسبُ بابُ تغيير، فحذفوا الياء تخفيفًا؛ وذلك لأنّهم قد حذفوها من (فَعِيلٍ)، و(فُعَيْلٍ)، نحو: (ثَقَفِيٍّ)، و(سُلَميّ)، وليس في الاسم إلا تغييرٌ واحدٌ، وهو تغييرُ حركةِ آخره بالكسر للحاق يائي النسبة... وإذا كان حذفُها فيما لا هاء فيه جائزًا، كان فيما فيه الهاء لازمًا؛ لأنّ فيه تغييرَيْن: تغييرَ حركة، وحذفَ حرف، والكلمةُ كلّما ازداد التغييرُ فيها، كان الحذف فيها ألزمَ، ولمّا حذفت الياء، بقيت الحروفُ التي كانت قبل الياء مكسورات، وهن ثَوانٍ، فبقي بعد حذف الياء والتاء (حَنِفًا)، و(رَبِعًا) مثل (نَمِرٍ)، فُفتح في النسب، قيل: (حَنَفِيٌّ)، و(رَبِعيٌّ)، كما تقول في (نَمِرٍ): (نَمَريّ)(٣).

من هنا نخلص إلى أنَّ الداعي إلى ترافع تاء التأنيث وياء المد هو المعاقبة بين تاء التأنيث وياء المد في بنية الكلمة، فلما حُذفت تاء التأنيث أصاب الكلمة ضعف، فلما ضعفت دبَّ فيها ضعف آخر حُذفت له الياء، فالتغيير يؤنس بالتغيير؛ لذا رفع كل منهما حكم الآخر وأبطله، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه (١٦٤/٣).

(٢) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين (٢٩٤).

(٣) ينظر شرح المفصل (٤٤٥/٣).

- **رفع الألف قبل الطرف إحدى يائي النسب**:

جاء النسب إلى: (اليمن- والشأم- وتهامه) على غير القياس، فقيل في النسب إليها: (يمانٍ، وشامٍ، وتهامٍ)، وأصله: يماني، وشامي، وتهامي بياء خفيفة، ثم لما أدخلوا التنوين على الياء حذفوها؛ لئلا يجتمع ساكنان، فأعلت إعلال (قاضٍ)[١]، والنسب إلى هذه الكلمات الثلاث مقتصر عليها، وهو نسب شاذ[٢] تفردت به هذه الثلاث عما عليه بقية الباب، والقياس في النسب إليها: يمنيّ، وشاميّ، وتهميّ[٣].

إذن ورد عن العرب النسب إليها على غير القياس، فقيل: يمانٍ، وشآمٍ، وتهامٍ، فالذي حدث هنا أنَّ الألف قبل الطرف رفعت حكم إحدى يائي النسب وحلت محلها، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "ومما جاء محدودًا عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءي الإضافة قولك في (الشَّأم: شآمٍ، وفي تهامة: تهامٍ- ومن كسر التاء قال: تِهاميٌّ- وفي اليمن يمانٍ)، وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضًا من ذهاب إحدى الياءين، وكأنَّ الذين حذفوا الياء من (ثقيفٍ) وأشباهه جعلوا الياءين عوضاً منها"[٤].

وأكد ذلك ابن جني في حديثه عن ترافع الأحكام بقوله: "ويزيد عندك في وضوح ذلك أنهم قالوا في الإضافة إلى (اليمن والشأم وتهامة): يمانٍ وشآمٍ وتهامٍ، فجعلوا الألف قبل الطرف عوضًا من إحدى الياءين اللاحقتين بعدها، وهذا يدلك أن الشيئين إذا اكتنفا الشيء من ناحيتيه تقاربت حالاهما وحالاه بهما..."[٥].

---

(١) ينظر إسفار الفصيح (٨٩٠/٢)، أمالي ابن الحاجب الإملاء رقم (٣١) (٣٢٠/١).

(٢) ينظر شرح الشافية (٨١/٢-٨٣)، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي (٢٠).

(٣) ينظر المقتضب (١٤٥/٣)، علل النحو لابن الوراق (٥٤٣)، إسفار الفصيح (٨٩٠/٢)، شرح الشافية (٨٣/٢).

(٤) الكتاب (٣٣٧/٣)، وينظر الأصول في النحو (٨٢/٣).

(٥) الخصائص (١١٠/٢).

فإذا كانت الألف قبل الطرف في هذه الكلمات الثلاث عوضًا عن إحدى يائي النسب فإنَّ ذلك يصح في (يمانٍ وشآمٍ)، أما (تهامه) فكيف تكون الألف عوضًا من إحدى اليائين وفيه ألف أصلية ؟

فأجاب سيبويه عن ذلك بقوله:" فقلت: أرأيت تهامة، أليس فيها الألف؟ فقال:- يقصد الخليل- إنَّهم كسَّروا الاسم على أن يجعلوه (فعَليًا أو فعْليًا)، فلمَّا كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردوا الألف، كأنَّهم بنوه (تهَميٌّ أو تهْميٌّ)، وكأنَّ الذين قالوا: (تهامٍ)، هذا البناء كان عندهم في الأصل، وفتحتهم التاء في تهامة حيث قالوا: (تَهامٍ) يدُّلك على أنَّهم لم يدعوا على بنائه"[١].

أي: إنَّهم كأنهم نسبوه إلى (فَعْل أو فَعَل)، وكأنهم فكوا صيغة (تهامة) فأصاروها إلى (تَهَمٍ أو تَهْم)، ثم أضافوا إليه فقالوا: (تهامٍ).

وإنما ميّل[٢] الخليل بين (فَعْل وفَعَل)، ولم يقطع بأحدهما؛ لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعًا، وهما: (الشأم واليمن)[٣].

فالخليل- رحمه الله- وإنْ لم يقطع بأصل (تهامه) عند النسب إليها أتهَم هو أم تهْم ؟ إلا أنَّ ظنه هذا أيده السماع، يقول ابن جني: " أنشدنا أبو علي، قال أنشد أحمد بن يحيى:

أرَّقنى الليلةَ بَرْقٌ بالتَهم يا لكَ برقًا من يَشُقْه لا ينمْ[٤]

فانظر إلى قوة تصور الخليل إلى أنْ هجم به الظن على اليقين..." [٥].

---

(١) الكتاب (٣/٣٣٧- ٣٣٨)، وينظر الأصول في النحو (٣/٨٢).

(٢) ميَّل بين الأمرين: أي تردد فيهما أيهما يأخذ.

(٣) ينظر الخصائص (٢/١١١).

(٤) من الرجز مجهول القائل ينظر المحكم والمحيط مقلوبة (ت ه م)، لسان العرب مادة (ت ه م) (١/٧٣٨)، الخزانة (١/ ١٥٤).

(٥) الخصائص (٢/١١١).

وبذلك يتضح أنَّ الألف في (يمانٍ وشآمٍ) عوض من إحدى يائي النسب لذا رفعت حكمها، أما الألف في (تهامٍ) فَمن أَرَادَ الْعِوَض غَيَّر، فَفتح التَّاء، وَجعل (تهَامَة) على وزن (يمن) فتقديره: (تَهَم)، والنسب إليه (تَهامٍ) ففتحة التَّاء تبين أَن الِاسْم قد غُيِّر عَن حَده[١]، وبذلك ليجري النسب إليها مجرى النسب إلى (اليمن والشأم).

وأكد ذلك الفارسي بقوله:"... فأما (تَهامٍ) فالألف فيه أيضًا بدل من إحدى الياءين، والتي كانت في (تِهامَة) قد حذفت، يدلك على حذفه تغييرهم البناء؛ ألا ترى أن التاء كانت قبل أن تَنْسِبَ مكسورة فيه، ففتحت في الإضافة فقيل: (تَهامٍ). قال: واستثبتّ أبا بكر بن دريد في ذلك، فقال: لا يقال إلا بالفتح، وأنشد:

ونِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تَهامٍ[٢]

فإن أثبتَّ ياء النسب قلت: (تِهامِيّ) فكسرت التاء ورددت الاسم إلى ما كان عليه قبل النسب إليه[٣].

وعلى ذلك فـ (تهامة) مكسورة التاء، والأصل في النسب إليها (تِهاميَّ) بكسر التاء وتشديد الياء، فلما أرادوا تخفيفه أيضًا حذفوا إحدى ياءي النسب منه، وأرداوا أن يعوضوا منها ألفًا كما عملوا بـ(يمانٍ وشآمٍ)، فلم يمكنهم ذلك لكون الألف قبل الميم، فلو زادوا ألف التعويض لاجتمع ألفان ساكنان، فكان يجب أن يحذفوا أحدهما، فعدلوا عن هذا إلى فتح الميم، ونابت هذه الفتحة عن ألف

---

(١) ينظر المقتضب (١٤٥/٣).

(٢) هذا عجز بيت من الوافر للأسود بن شَعُوب وصدره- تَخَيَّرَهُ ولم يَعْدِلْ سِواهُ-، ينظر شرح المفصل (٣٩٧/٤)، التصريح على التوضيح (٦٢٦/١)، (٨٠/٢)، الدرر(٢٧٧/٢) وبلا نسبة في المقرب (٦٩/١)، شرح الأشموني(٣٤٠/٢)، الخزانة (٣٩٥/٩).

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (٥٣/٣- ٥٤).

التعويض، فصار (تَهامي) بياء خفيفة، ثم لما أدخلوا التنوين حذفوا اليـاء لالتقـاء الساكنين، فصار (تَهامٍ)، على لفظ (يمانٍ وشآمٍ)"[١].

وَلأَجل كَون هَذِه الْألف عوضًا من الْيَاء المحذوفة لَا يَجْتَمِعَانِ إِلَّا شذوذًا فِـي الشّعْر[٢]، فلا يجوز الجمع بين ياء (يمنيّ) وألف (يمان)[٣]، ومـن قـال: (يمـانيّ وشآميّ) فكأنّه نسب إلى المنسوب[٤]؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض منه[٥] ، ومن ذلك قول الشاعر.

ترهب السّوط في اليمين وتنجو ... كاليمانيّ طار عنه العفاء[٦]

نخلص من ذلك أنَّ الداعي إلى رفع حكم الياء بألف المد قبل الطـرف فـي النسب هنا هو الحذف والتعويض في (يمانٍ وشآمٍ)، والحذف وتغيير الحركـة فـي (تهامٍ)[٧]، أيضًا تحقيق التعادل بين أصوات الكلمة؛ لأنَّهم لما خففوا ياء النسب ثـم حُذفت فأصاب حروف الكلمة النقص فعوضوا عنها بالألف لتحقيق التعـادل بـين أصوات الكلمة، وهو أحد دواعي الشذوذ[٨]، يضاف إلى ذلك كَثْرَة استعمالهم (الْيمن والشأم) فِي كَلَامهم، فخففوا إِحْدَى ياءي النّسَب، وعوضوا ألفًا؛ إِذْ كَانَ الْحَذف قـد وَقع فِي كَلَامهم، والتعويض فِيمَا لم يكثر اسْتِعْمَاله، فَكَانَ النّسَب أولى بذلك؛ إِذْ كَانَ أَكثر تغييرًا للكلمة من غَيره، وكذلك الحال بالنسبة لـ (تهامه)[٩]، والذي يؤكد ذلك

---

(١) ينظر إسفار الفصيح للهروي (٨٩١/٢).

(٢) ينظر الهمع (٣٧٠/٣)، النحو الوافي (٧٤٦/٤).

(٣) ينظر شرح التسهيل (٤١٢/٣).

(٤) ينظر البديع في علم العربية (٢١١/٢)، شرح الشافية (٨٣/٢)، تمهيد القواعد (٤٧٣٩/٩).

(٥) ينظر تمهيد القواعد (٤٧٣٩/٩).

(٦) البيت من الخفيف مجهول القائل، ينظر شرح الكافية الشافية (١٩٦٠/٤)، تمهيـد القواعـد (٤٧٣٩/٩).

(٧) ينظر إسفار الفصيح للهروي (٢١١/١).

(٨) ينظر ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي (٥٣).

(٩) ينظر علل النحو لابن الوراق (٥٤٢/١- ٥٤٣)، إسفار الفصيح للهروي (٨٩٠/٢- ٨٩١).

الترافع أنَّ النسب إلى رجل اسمه (يمان): يمانيٌّ[١] بتشديد الياء، والألف فيه تكون زائدة، ومع التخفيف فالألف عوض من إحدى يائي النسب، والله تعالى أعلم بالصواب.

- **ترافع الوقف والوصل** :

الأصل في هاء الغائب الضم على لغة الحجازيين، وإذا وقعت بعد متحرك فالأصل فيها إشباع حركة هذه الهاء في غير الضرورة ، إلا عند بني عقيل وبني كلاب، أما إذا كان ما قبل الهاء ساكنا فإن الاختلاس يختار على الإشباع[٢]، ومن ذلك قول الشاعر:

لَهُ زَجَلٌ كَأَنّهُ صَوْتُ حَادٍ إذا طلب الوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ[٣]

فكان يجب فيها في حال الوصل إشباع حركة الهاء في كلمة (كأنَّهُ)، وإذا وقف يكون الوقف بالسكون، ولكن لم يحدث ذلك فكأنَّ الوقف والوصل فيه رفع كل منهما الآخر فأصبحت الكلمة لا هي على حد الوصل ولا هي على حد الوقف، وإنَّما الحكم فيها بين منزلتي الوصل والوقف، فالوصل فيها كان يجب أنْ تتمكن الواو- وهي صلة الضمير - بإشباعها، ويقصد بصلة الضمير: حرف اللين الذي ينشأ عن حركته عند إشباعها، ولكنه حذفها هنا، والوقف يجب أن تحذف الواو

---

(١) ينظر الكتاب (٣/٣٤٠).

(٢) ينظر البديع في علم العربية (٢/١٩-٢٠)، شرح التسهيل (١/١٣٢)، تمهيد القواعد (١/٤٧٦-٤٧٧).

(٣) البيت من الوافر للشماخ في ديوانه (١٥٥) برواية: (تقول أصوات حادٍ) بدلًا من (كأنّه صوتُ حادٍ) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية وفي الكتاب (١/٣٠)، شرح أبيات سيبويه لابن المرزبان(١/٣٧٧)، شرح التسهيل (١/١٣٢)، تمهيد القواعد (١/٤٧٩)، وبلا نسبة في الخصائص (٢/٣٥٨)، المقتضب (١/٤٠٢)، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (١/٣٦٩)، الإنصاف م (٧٠) (٢/٥١٦)، اللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ (٢/٧٨٥)، الكناش في فني النحو والصرف (١/٢٤٦)، الخزانة (٥/٢٧٠).

والضمة فيه جميعًا وتسكن الهاء فيقال: (كأنَّهْ)، ولكنَّه هنا لا فعل هذا ولا ذاك وأتى بالكلمة مضمومة الهاء، فقال (كأنَّهُ)، وهذا وإنْ كان في ظاهره التضاد فتضادهما إنما هو في الصناعة لا في الطبيعة، وهذا ما أشار إليه الكثير من العلماء في هذا البيت[١].

وسبب جواز الجمع بينهما هنا أن كل واحد منهما قد كان جائزًا على انفراده، فإذا جمع بينهما فإنه على كل حال لم يكلف إلّا بما من عادته أن يأتي به مفردًا، وليس على النظر بحقيقة الضدين كالسواد والبياض، والحركة والسكون، فيستحيل اجتماعهما، فتضادهما إذًا إنما هو في الصناعة لا في الطبيعة[٢].

وذكر الزجاج هنا أنَّه أجرى الوصل مجرى الوقف، وذكر غيره أنَّ ضمها من غير إشباع لغة[٣]، وليس كذلك بل حذف الواو وإبقاء الحركة ضرورة [٤]، فقد ذكره سيبويه في باب ما يحتمل الشعر[٥].

وذكر ابن جني أنَّ كونه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف ضعيف في القياس والاستعمال[٦]، ومنه أيضًا قول الشاعر:

يَا مَرْحَبَاهُ بحِمَار نَاجِيَهْ إذَا أتَى قرَّبْتُه لِلسَّانِيَهْ [٧]

---

(١) ينظر الخصائص (١٢٧/١) (٣٥٨/٢)، الاقتراح في علم أصول النحو (٢١٠ -٢١١)، المقتضب (٤٠٢/١)، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (٣٦٩/١).

(٢) ينظر الخصائص (٣٥٩/٢).

(٣) ينظر الخصائص (١٢٨/١)، أصول النحو (١١٠/١).

(٤) ينظر المقتضب (٤٠١/١-٤٠٢)، الإنصاف م (٧٠) (٥١٦/٢)، شرح التسهيل (١٣٢/١)، الخزانة (٢٧١/٥) .

(٥) الكتاب (٣٠/١).

(٦) ينظر الخصائص (١٢٧/١).

(٧) الرجز مجهول القائل في الخصائص (٣٥٨/٢)، المصنف (٣/ ١٤٢)، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (٣٦٨/١)، الممتع الكبير في التصريف (٢٦٦)، الكناش في فني النحو والصرف (١٣٦/٢)، التذييل (٣٤٩/١٠)، تمهيد القواعد (٣٥٩٠/٧)، الخزانة (٢/ ٣٨٧-٣٨٨)، الهمع (٣/ ٢٤٧)، الدرر (٢/ ٥٢٥).

فثبات الهاء في (مرحباه) ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل ، أما الوقف فيؤذن بأنها ساكنة: (يا مرحباهْ)، وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلًا: (يا مرحبا بحمار ناجية)، فثباتها إذًا في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين[١]، وهو ضرورة، وهو رديءٌ في الكلام لا يجوز، وإنّما لمّا اضطُرّ الشاعر حين وصل إلى التحريك- لأنّه لا يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه- حَرَّكه[٢].

من هنا نخلص إلى أنَّ الوصل والوقف رفع كل منهما حكم الآخر، وأخذت الكلمة حكمًا ثالثًا فأصبحت لا على حد الوصل ولا حد الوقف فتنزلت منزلة بينهما، وسبب ذلك التضاد الذي يعتري الكلمة باجتماعها معًا فلجأ الشاعر لذلك ضرورة، والله تعالى أعلم بالصواب.

- **رفع التصحيح حكم الإعلال لمشابهة الحركة لحرف اللين**:

قد يعتري الكلمة ما يوجب إعلالها، ولكنها تصح لنفس السبب الذي يوجب إعلالها، فنجد التصحيح هنا رفع حكم الإعلال فيها، وذلك في نحو:(القودة، والحوكة، وحول، وعور)، ونحوها مما عينه واو متحركة ومفتوح ما قبلها فكان يجب قلبها ألفًا، ولكن صحت ولم تبدل، وهذا تدافع يحدث في هذه الكلمات، وسبب ذلك أنَّ سبب تصحيحها هو نفسه كان سببًا لإعلالها، وهو مشابهة الحركة لحرف اللين، ولمشابهة الحركة حرف اللين أيضًا كسَّروا (نَدَى) على (أندية)، وبيان الأمر فيهما كالتالي:

أولًا: رفع التصحيح الإعلال في نحو:(القودة والحوكة، وعور، وحور)، ونحوهما:

أقول: إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما تقلب كل منهما ألفًا سواء أكانت في فعل، نحو: (صوم، وقوم، نوم، ونيب، وبيع)، أم اسم، نحو: (بوب،

(١) ينظر الخصائص (٢/٣٥٨-٣٥٩).

(٢) ينظر شرح المفصل (٥/١٧٦-١٧٧)، الخزانة (٢/ ٣٨٧-٣٨٨)، والدرر (٢/ ٥٢٥).

ودور، وسوق)، نقول فيهم: (صام، وقام، ونام، وناب، وباع، باب، ودار، وساق) [1]، وقد جاءت نحو: (القودة، والحوكة، وعور، وحور) متحركة ومفتوح ما قبلها وعلى الرغم من ذلك صحت ولم تعل، وهذا تدافع في مثل هذه الكلمات، فتحرك العين الموجب للقلب هو نفسه الموجب للإعلال، وما ذلك إلا لمشابهة تلك الحركة لحرف اللين، فكأنّ (فَعَلَ) (فعال)، وكأنّ (فَعِلَ) (فعيل)، فكما صحت نحو: (جواب، وهيام، وطويل، وحويل)، فعلى نحوٍ من ذلك صح باب (القود، والحوكة، وعور، وشول)، من حيث شُبهت فتحة العين بالألف من بعدها وكسرتها بالياء من بعدها، وإلى هذا أشار ابن جني بقوله:" هذا سبب ظاهره التدافع وهو مع استغرابه صحيح واقع، وذلك نحو قولهم: (القود، والحوكة، والخونة، وروع، وحول، وعور، وعوز، لوز، وشول) ... وتلخيص هذه الجملة أن كل واحد من هذه الأمثلة قد جاء مجيئًا مثله مقتضٍ للإعلال، وهو مع ذلك مصحح ؛ وذلك أنه قد تحركت عينه وهي معتلة وقبلها فتحة، وهذا يوجب قلبها ألفًا، كـ(باب، ودار، وعابٍ، ونابٍ، ويومٍ راحٍ، وكبشٍ صافٍ)، إلا أن سبب صحته طريف؛ وذلك أنهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها فكأن (فَعَلًا) (فعال)، وكأن (فَعِلا) (فعيل)، فكما يصح نحو: (جواب، وهيام، وطويل، وحويل)، فعلى نحوٍ من ذلك صح باب (القود والحوكة والغيب والروع والحول والشول)، من حيث شبهت فتحة العين بالألف من بعدها وكسرتها بالياء من بعدها؛ ألا ترى إلى حركة العين التي هي سبب الإعلال كيف صارت على وجه آخر سببًا للتصحيح وهذا وجه غريب المأخذ"[2].

وربما صحَّحوا العين المفتوحة مع انتفاء الموانع المذكورة في مثل هذه الكلمات تنبيهًا على الأصل المتروك فيما جرى على القياس كـ (مَال، وقَادة)،

(١) ينظر الممتع في التصريف (٢٨٧،٣٠١)، إيجاز التعريف في علم التصريف(١٢٨).

(٢) الخصائص (٣/٥١-٥٣)، وينظر المحكم والمحيط الأعظم (ح و ك) (٣/٤٥٨)، شرح المفصل (٥/٣٦٤)، شرح الشافية (٤/٢٧٧-٢٧٨).

وإشعارًا بأنَّ الفتحة إنَّما أعل ما هي فيه حملًا على المكسور والمضموم[١]، فتصحيحهم العين هنا في نحو: (حول وصيد واعتونوا واجتوروا) إيذانًا بأن ذلك في معنى ما لا بُدَّ من تصحيحه، وهو: (احولَّ واصيدَّ وتعاونوا، وتجاوروا)[٢].

وجعل بعضهم تصحيح نحو: (الحوكة والقودة) شاذًا باتفاق- وإنْ كان فيه زيادة تختص بالأسماء المزيلة لشبه الاسم بالفعل، فالأصل المعروف أن الكلمة إذا كان في آخرها زيادة تخص الأسماء وكانت عينها حرف علّة يلي فتحة فإن عينها لا تعل؛ لأن الكلمة بتلك الزيادة يبعد شبهها بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل، وحينئذ يجب التصحيح - ؛ لكن تصحيح نحو:(القودة والحوكة) هنا شاذ في القياس مطردًا في الاستعمال؛ لأن تاء التأنيث تلحق الفعل الماضي لفظًا كما تلحق الاسم، فلا يثبت بلحاقها مباينة [٣].

ثانياً: حمل (فَعَلَ) على (فعال) في تكسير (ندى) على (أندية):

ولأنَّ الحركة تشبه حرف اللين كما تقدم نجدهم كسَّروا (ندى) على (أندية) حملًا لـ(فَعَلَ) على (فعال)، فأجرو فتحة عين (فَعَلَ) مُجرى ألف (فعال)؛ لذا كسَّروا (فَعَل) على ما يكسر عليه (فعال)، فقالوا في (ندى) (أندية) على (أفعله)، و(فَعَالٌ) مما يكسر على (أفعلة)، نحو: (غزال وأغزلة وشراب وأشربة)، وكذلك أجروا الألف الزائدة بعدها مجرى الفتحة، وذلك قولهم: (جواد وأجواد وصواب وأصواب)، فنجد هنا مشابهة بين الفتحة وحرف اللين فكل منهما أجريت مُجرى الأخرى، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله:" ويدلك على أن فتحة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن محكان:

---

(١) ينظر شرح المفصل (٣٦٤/٥)، إيجاز التعريف في علم التصريف(١٤٢).

(٢) ينظر الخصائص (٢٠١/٢)، (٥١/٣-٥٣) سر صناعة الإعراب (٦٦٨/٢)، شرح التصريف للثمانيني(٢٩٧-٢٩٩).

(٣) ينظر تمهيد القواعد (٥١٤٧/١٠)، توضيح المقاصد (١٦٠١/٦).

في ليلةٍ من جمادى ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا[1]

فتكسيرهم (ندى) على (أندية) يشهد بأنهم أجروا (ندى) وهو (فَعَل) مجرى (فعال) فصار لذلك (ندى وأندية) كـ(غداء وأغدية)، وعليه قالوا: (باب وأبوبة، وخال وأخولة)، وكما أجروا فتحة العين مجرى الألف الزائدة بعدها، كذلك أجروا الألف الزائدة بعدها مجرى الفتحة، وذلك قولهم: (جواد وأجواد وصواب وأصواب)، ... وقالوا: (عراء وأعراء، حياء وأحياء، وهباء وأهباء)، فتكسيرهم (فعالًا) على (أفعال) كتكسيرهم (فعلًا) على (أفعلة) هذا هنا، كذلك ثمة"[2].

وذكر المبرد أن تكسيره الصحيح على (أنداء)، وأما (أندية) فهو جمع الجمع، أي جمع على (أنداء) ثم جمع (أنداء) على (أندية)، ومنه قول الشاعر:

إذا سقط الأنداء صينت وأشعرت حبيرا ولَم تدرج عَلَيْهَا المعاوز[3]

لِأَن الْجمع إِذا كَانَ على (أَفعَال) وَجب أَن يكون واحده من المفتوح على (فعل) نَحْو: (جمل، وأجمال وقتب وأقتاب، وصنم وأصنام) فَإِن كَانَ مكسورًا فنحو قَوْلنا فى (معى: أمعاء)؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَة (ضلع وأضلاع) وَقد وَجب أَن يكون وَاحِد (الأمعاء): (معى) مَقْصُور، أو أنَّ (أندية) جمع (ندى)، أى: ندى القوْم الذى يقِيمُونَ فِيهِ، فيضيفون ويفخرون [4].

---

(١) البيت من البسيط من قصيدة لِمُرَّة بن مِحْكَان وهو من شعراء الحماسة ينظر سر صناعة الإعراب (٦٢٠/٢)، المقتضب (٨١/٣)، التصريح بمضمون التوضيح (٥٠٣/٢)، والمقاصد النحوية (٢٠٢٢/٤)، وبلا نسبة في شرح المفصل (٤٠/٤)(٣٦٤/٥)، شرح الشافية (٣٢٩/٢) (٢٧٧/٤)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزيه (٨٧٨/٢).

(٢) الخصائص (٥١/٣-٥٣)، وينظر شرح المفصل (٣٦٤/٥)، شرح الشافية (٢٧٧/٤-٢٧٨).

(٣) البيت من الطويل للشماخ في ديوانه (١٩٣)، وينظر كتاب الألفاظ لابن السكيت (٣٨٤)، المقصور والممدود لابن ولاد (١٤٨/١)، المحكم والمحيط م (ح ب ر)، (٣١٦/٣)، شرح الشافية (٢٧٨/٤)، وبلا نسبة في المقتضب (٨١/٣).

(٤) المقتضب (٨١/٣-٨٢)، وينظر المقصور والممدود (١٤٨/١)، سر صناعة الإعراب (٦٢٠/٢-٦٢١) ، شرح الشافية (٢٧٧/٤-٢٧٨).

وذكر ابن جني نفسه في سر الصناعة أنّه يجوز أن تكون (أنديـة) على (أفعُلة) بضم العين تأنيث (أفعُل)، وجمع (فَعَل) وهو (ندى) على (أفعُل)، كما قالوا: (رَسَن وأَرْسُن، وجَبَلٌ وأَجْبُلٌ)(١).

وذكر سيبويه أنَّ جمع (ندى) على (أندية) شاذ(٢)؛ لإنَّ (أَفْعِلّة) إنما يطرد أن يجمع على ما قبل آخره ألف كـ (غُراب وأغربة، وحمار وأحْمِرة)، ومن المعتلّ اللَّام ما كان واحده مَمْدُود، نَحْو: (هَوَاء وأهوية وخِبَاء وأخْبِيَة) (٣)، وذكر السيوطي أنَّ جمع (ندى) على (أندية) أجازه النحويون ولم تتكلم به العرب(٤).

وضعَّف ناظر الجيش جمع (ندى) على (نداء) ثم جمع (نداء) على (أنديـة)؛ لأنَّ (فعال) الجمع لا يجوز جمعه لا على (أفعلة) ولا على غيره من الأوزان قياسًا؛ لأن جمع الجمع لا يقال بقياس، بل ما جاء منه يحفظ ولا يقاس عليه(٥).

من هنا نخلص أن تصحيح (فَعَل، وفعِل) نحو:(قـوده، وحوكـه، وعـور، وحول) حملًا لهم على (فعال وفعيل)؛ لعلاقة المشابهة بينهما، فتشـابهت الحركـة وحرف اللين، فرفع التصحيح حكم الإعلال في هذه الكلمـات ونحوهـا، وكـذلك تشابهت الحركة وحرف اللين في تكسيرهم (ندى) على (أندية)، حملًا لـ(فَعَل) على (فعال)، فأجرو فتحة عين (فَعَلَ) مُجرى ألف (فعال)؛ لذا كسروها على ما يكسـر عليه (فعال)، فقالوا في (ندى) (أندية) على (أفعله)، فالعرب يعطون الكلمـة حكـم

---

(١) سـر صـناعة الإعـراب (٦٢٠/٢)، وينظـر المحكـم والمحـيط الأعظـم م (ن د ى) ٤٥٨ه(٤٠١/٩)، شرح الشافية (٢٧٧/٤-٢٧٨).

(٢) الكتاب (٥٤١/٣)، وينظر ليس في كلام العرب (١٣٤)، المزهر في علوم اللغة (٨٣/٢).

(٣) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب (٤٤١/٢)، الكنـاش فـي فنـي النحـو والصـرف ٧٣٢(٣٧٨/١)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزيـه (٨٧٨/٢)، تمهيـد القواعد ٧٧٨(٤٦٤٩/٩)، المزهر في علوم اللغة (٨٧/٢).

(٤) التصريح بمضمون التوضيح (٥٠٣/٢).

(٥) تمهيد القواعد (٤٦٤٩/٩-٤٦٥٠) .

أخرى وإنْ لم يكن فيها سبب الحكم للمشابهة بينهما، كما أنَّ المشابهة بين صيغة وأخرى لا يبطل بأنْ لا تكون الصيغة على وزن من أوزانها، فالمشابهة قد تكون تامة أو في وجه من الأوجه[١]، والله تعالى أعلم بالصواب.

- رفع الإعلال حكم الإدغام:

إذا التقى المثلان وأولهما ساكن وجب إدغامهما، نحو: (قُلْ لِزَيْدٍ)، و(نَبِّهْ هَرِمًا)، و(سِرْ رَاشِدًا)، وَ(اصْحَب بَرًّا)، و(دَعْ عَاذِلًا)، ونحوها[٢]، ولكن قد يرفع الإعلال حكم الإدغام، وذلك إذا كان المثلان المتحركان واوين في آخر كلمة كَـ(قَوِي)؛ لأنَّ الثانية قد نالها الإعلال[٣].

أقول: إنَّ الإدغام يكثُر في (فَعَلَ) من مضاعف الياء، نحو: (حَيَّ)، بخلاف باب (قَوِيَ) – أي: (فَعِلَ)– من مضاعف الواو، فإنه لم يدغم الواو في الواو مع أن أصله: (قَوِوَ)، بل قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها؛ لأن الإعلال قبل الإدغام، ومقتضى الإعلال قلب الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها، وبعد الإعلال لم يمكن الإدغام؛ لعدم اجتماع المثلين، ولعدم ما يقتضي الإدغام[٤]، وقدم الإعلال على الإدغام؛ لأن الإعلال قبل الإدغام فلم تبق المجانسة، وإنما قلنا الإعلال قبل الإدغام؛ لأن سبب الإعلال موجب للإعلال، بمعني أنَّه كلما وجد سبب الإعلال وجد الإعلال، وسبب الإدغام ليس بموجب الإدغام، بمعني أنَّه ليس كلما وجد سبب الإدغام وجد الإدغام، بل يجوز، كما أنَّ الإعلال فيه تخفيف بالنسبة إلى الإدغام، أيضًا الإعلال قد ينظر فيه إلى حرف واحد بخلاف الإدغام فإنه ينظر فيه إلى حرفين ألبتة[٥].

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف م (٢٦) (٢٢٦/١)، شرح الكافية للرضي (٤٩٤/٤).
(٢) ينظر إيجاز التعريف في علم التصريف(١٧٢).
(٣) ينظر المصدر السابق (١٧٨).
(٤) ينظر شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي (٧٥٤/٢-٧٥٥).
(٥) ينظر شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لديكنقوز ت(٨٥٥هـ) وبهامشه: الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا ت(٩٤٠هـ)(٢٢).

والذي يدل على أنَّ سبب الإعلال موجب وسبب الإدغام مجوز امتناع التصحيح في شيء من باب (رضي)، أي: لا يجوز أن لا يعل كلمة من باب (رضي)، ويقال: (رضوو وقرو وطرو) وغيرها مثلا على الأصل، وجواز الفك في باب (حيي)[١].

وذكر الرضي أنَّه إنما جاز إدغام (حيي) بخلاف (قوي) فلم نقَل (قَوَّ) كما قلنا: (حَيَّ)؛ لأن قلب الواو ياء إعلال في الطرف، وإدغام العين في اللام إعلال في الوسط، والطرف محل التغيير؛ ولذلك ابتدئ بإدغام (أيمّة) قبل قلب همزة الساكن ألفًا لانفتاح ما قبله، وأيضاً (قويَ) بقلب الواو ياء أخف منه بإدغام الواو في الواو، والطريق المؤدي إلى زيادة الخفة أولى بالسلوك مما ليس كذلك[٢].

وأكد الشيخ خالد الأزهري هذا الكلام، وهو أنَّ الإعلال هنا مقدم على الإدغام فذكر أنَّ بعضهم قال: إنَّه إذا اجتمع موجب الإعلال والإدغام فلا يخلو إما أن يكون في العين أو في اللام، فإن كان في العين قدم موجب الإدغام، وإن كان في اللام قدم موجب الإعلال، والعلة في ذلك أن الطرف محل التغيير، فلم يغتفر فيه ذلك، كما اغتفر في العين[٣].

ولأجل أنَّ الطرف محل التغيير بخلاف الوسط نجدهم قدموا الإدغام على الإعلال في (أئمَّة) فإبدالهم الهمزة ياء فيه إنما هو لأجل الإدغام؛ لأنه لما نقل لأجله حركة الميم الأولى للساكن قبلها أعني الهمزة الثانية قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم، وإنما قلبت ياء،؛ لأنها من جنس الكسرة، فلو بدئ بالإعلال لأبدلت الهمزة الثانية ألفًا لوجود شرطه، فلما أبدلوها ياءً بعد النقل ولم يبدلوها ألفًا قبل ذلك علم أن عنايتهم هنا بموجب الإدغام أهم من عنايتهم بموجب الإعلال؛ لأنهم إذا

---

(١) ينظر شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي (٢/٧٥٤-٧٥٥)، الكناش في فني النحو والصرف (٢/٣٠٣).

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي (٣/١١٩-١٢٠).

(٣) التصريح بمضمون التوضيح (٢/٧٣٤).

كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الإدغام على الإعلال، فلأن يقدموا الإدغام على الإعلال من باب أولى[١].

من هنا نخلص أنَّ الإعلال هنا رفع حكم الإدغام وما ذلك إلا لأنَّ سبب الإعلال موجب وسبب الإدغام مجوز، فكلما وجد سبب الإعلال وجد الإعلال، وسبب الإدغام ليس بموجب الإدغام، يعني ليس كلما وجد سبب الإدغام وجد الإدغام، زد على ذلك أنَّ الإعلال يهدف إلى تيسير النطق وتجنب التقاء الساكنين أو تجنب الثقل في الكلمة، بينما الإدغام هو مجرد إدخال حرف متحرك في حرف ساكن من نفس الجنس، والله تعالى أعلم بالصواب.

- رفع الإلحاق حكم الإدغام:

قد يرفع الإلحاق حكم الإدغام، وذلك إذا كان في الكلمة مثلان قد ألحقا بمتحرّكين فوجب حينئذ أن يظهرا ليكونا على وزن ما ألحقتا به.

الإلحاق يعني: أن يزاد على الحروف الأصليّة في الاسم أو الفعل حرفٌ أو حرفان زيادةً غير مطّردةٍ في إفادة معنى؛ ليصير المزيد بتلك الزّيادة مثل كلمة أخرى أكبر منها في عدد حروفها وحركاتها وسكناتها على الترتيب، وفي تصاريفها من الماضي والمضارع والأمر والمصدر، وغيرها إن كان المُلحق به فعلًا، ومن التّثنية والجمع وغيرها إن كان الملحق به اسمًا[٢]، فالمراد بالمماثلة هنا الموازنة والْمُوَافقَة فِي الحركات والسكنات وَعدد الْحُرُوف؛ لِأَنَّهُ يُوزن كوزنه، والمساواة فِي حكمه، أي: ثُبُوت الْأَحْكَام الثَّابِتَة للملحق بِهِ للمحلق من صِحَة واعتلال وتجرد من حُرُوف الزِّيَادَة[٣].

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضي (٢٧/١)، تمهيد القواعد (٥٠٣٧/١٠)، التصريح بمضمون التوضيح (٧٣٣/٢-٧٣٤).

(٢) ينظر شرح المفصل(١٥٦/٤)، وشرح الشافية للرّضيّ (٦٤/١)، المغني في تصريف الأفعال للشيخ عضيمة(٦٦).

(٣) ينظر الهمع (٤١٧/٣).

فالمعروف أنَّه إذا اجتمع حرفان مثلان في كلمة وجب إدغام أولهما بشروط منها: ألا يكون الحرفان في وزن ملحق، فإنْ كان في وزن ملحق امتنع الإدغام؛ لذا إذا كان في الكلمة مثلان قد ألحقا بمتحرّكين وجب أن يظهرا ليكونا على وزن ما ألحقتا به؛ لأنّ الإدغام يزيل الإلحاق ويبطلة، كما قالوا في الأرض الصّلبة: (قَرْدَدٌ) لمّا ألحقوه بـ(جَعْفَر)، وقالوا في اسم المرأة: (مَهْدَدٌ) لمّا ألحقوه بـ(جَعْفَر)، ولو بنينا من (ضَرَبَ) مثال: (دَحْرَجَ) لقلنا: (ضَرْبَبَ) فأظهرنا المثلين ليكونا على وزن: (دَحْرَجَ)[١].

فالإلحاق هنا رفع حكم الإدغام، وإنْ كان الغرض الأصلي من الإدغام هو التخفيف[٢]، ولكن التخفيف الذي لا يتعارض مع قواعد النظام اللغوي، أو يؤدي إلى فساد المعنى، فإنْ أدى إلى ذلك عُدل عنه إلى الأصل، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش بقوله:" الإدغام إنّما جيء به لضرب من التخفيف، فإذا أدّى ذلك إلى فساد، عُدل عنه إلى الأصل، وكان احتمال التثقيل أسهلَ عندهم، وذلك على ثلاثة أضرب: أحدهما: أن يكون الحرف الثاني من المثلين مزيدًا للإلحاق، نحو قولهم في الفعل: (جَلْبَبَ)، و(شَمْلَلَ)، فالحرفُ الثاني من المثلين كُرّر ليُلْحق ببناء (دَحْرَجَ)، فلو ادّغمتَ لزم أن تقول: (جَلَبَّ)، و(شَمَلَّ)، فتُسكِن المِثْل الأوّل، وتنقل حركتَه إلى الساكن قبله، فيخرج عن أن يكون مُوازِنًا لـ (دحرج")، فيبطل غرضُ الإلحاق، والأحكامُ الموضوعةُ للتخفيف إذا أدّت إلى نقصِ أغراض مقصودة تُركت، ومثله في الاسم (مَهْدَدُ، وقَرْدَدٌ، وقُعْدُدٌ، ورِمْدِدٌ)"[٣].

وذكر ابن عصفور أيضًا أنهم احتملوا ثقل اجتماع المثلين في (قَرْدَدَ) ولم يدغموا؛ لئلّا يتغيَّر عن بناء ما أُلحق به، وهو (جَعْفَر)، فلا يحصل الغرض الذي

(١) ينظر شرح التصريف للثمانيني (٤٧١)، الممتع الكبير في التصريف (٤١٢-٤١٣)، إيجاز التعريف في علم التصريف (١٧٩)، الكناش في فني النحو والصرف(٣٠٨/٢).

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي (٢٧١/٣).

(٣) شرح المفصل (٥١٤/٥-٥١٥)، وينظر إيجاز التعريف في علم التصريف (١٧٩).

قُصد به، من تصيير الملحق على وفق الملحق به في الحركات والسَّكنات وعدد الحروف[1].

من هنا نخلص أنَّ رفع الإلحاق هنا لحكم الإدغام ما هو إلا لغرض لفظي وهو المحافظة على وزن ما ألحق به؛ لذا ترك التخفيف الذي يجيء الإدغام من أجله وعُدل به إلى الأصل من فك الإدغام؛ لأنّ الإدغام يزيل الإلحاق ويبطله، ويؤدي إلى فساد المعنى، كما أنَّ الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تُركت[2]، والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) ينظر الممتع الكبير في التصريف (١٤٠).

(٢) ينظر شرح المفصل (٥/٥١٥).

خاتمة البحث

الحمد لله على التمام وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وبعد: فقد أتممت بعون الله وفضله هذا البحث، وخلُصت إلى هذه النتائج:

أولًا: أنَّ النحاة ما كانوا يتصرفون في اللغة وفقًا لأهوائهم، بل كان يحكمهم في ذلك استقراء طريقة العرب في كلامهم.

ثانيًا: أنَّ ترافع الأحكام وما يتعلق به من مفاهيم أخرى أسهمت بدورها في بيان مرونة اللغة العربية وغناها، كما تُبرز طبيعة الحوار والخلاف أو التعدد في التفسير اللغوي.

ثالثًا: أنَّ ابن جني أكثر النحاة تعليلًا لترافع الأحكام.

رابعًا: أنَّ القول بترافع الأحكام يترتب عليه إما رفع حكم لآخر وحله محله، كرفع كون الكاف في ضربتك ضميرًا متصلًا بالفغل حكم أنَّ العامل فيه النصب الفاعل، وكرفع الإلحاق حكم الإدغام في (جلبب)، ونحوه؛ ليكون على وزن ما ألحق به ــ، أو ترافع الحكمين معًا وحل ثالث مكانهما كترافع ياء المد وتاء التأنيث عند النسب إلى مثل (حنيفة) فبترافع الياء وتاء التأنيث عوملة معاملة (شقر ونمر).

خامسًا: تساعد هذه المفاهيم على تصنيف الأحكام بدقة، وفهم متى تتداخل، ومتى تتعارض، ومتى تتعاقب، وهي مسألة جوهرية في التأصيل النحوي.

سادسًا: اتخذ النحويون من ترافع الأحكام وتدافعها أو تعاقبها أساسًا لاستقامة المعنى وتأديته تأديةً صحيحةً؛ إذ إنَّ مراعاة هذه الأحكام يسهم بشكل واضح في الإبانة عن المعاني وتجليتها.

سابعًا: أنَّ ترافع الأحكام وتدافعها أو تعاقبها في بنية الكلمة لم يكن اعتباطًا وإنَّما لدواعٍ اقتضت هذه المفاهيم، كعلاقة المشابهة، أو استعمال بعض الكلمات على غير قياس، أو الاصطدام مع القواعد اللغوية، أو أصاب الكلمة شيئًا من التغيير بالإلحاق ونحوه، أو ضعف يعتري الكلمة بحذف بعض حروفها فيتبعه حذف آخر،

أو يحدث الترافع لمراعاة التعادل بين أصوات الكلمة ، أو معاقبة صيغة لصيغة أخرى أو حركة لحركة أو حرف لحرفٍ آخر.

ثامنًا: أنَّ العلاقة بين الترافع والتدافع والتعاقب في الأحكام النحوية والصرفية علاقة تكاملية تتجلى في طريقة النحاة في التعامل مع هذه الأحكام وتعدد الأوجه فيها، فهذه مفاهيم مترابطة ولكنها تتميز بحدود دقيقة، فجميعها تتعلق بوجود أكثر من حكم نحوي أو صرفي لكلمة أو تركيب لغوي معين، بالإضافة إلى أنَّ التدافع والتعاقب قد يكون أحدهما سببًا للترافع.

وفي الختام أسأل اللَّه تعالى أن ينفع به ناظِرَهُ، وأن يرزقنا توفيقه وفضله، وصَلّى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

ثبت المصادر والمراجع

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: تأليف برهان الدين بن قيم الجوزية ،تحقيق د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي / الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م مكتبة أضواء السلف – الرياض .
- أسرار العربية لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري ، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان .
- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج: تحقيق الدكتور/عبد الحسين الفتلي الطبعة الثالثة – ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م – الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان.
- أصول النحو/ رسالة ماجستير/ المؤلف: مناهج جامعة المدينة العالمية ، الناشر: جامعة المدينة العالمية.
- الاقتراح في علم أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي: قرأه وعلق عليه الدكتور/ محمود سليمان ياقوت – الناشر: دار المعرفة الجامعية - ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م .
- الأمالي لابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب: تحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدراة – الناشر: دار عمار بالأردن – دار الجيل – بيروت- لبنان – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- أمالي المرتضى للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم- الناشر: دار إحياء الكتب العربية- الطبعة الأولى- ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف / محمد محيى الدين عبد الحميد –طبع في: مطبعة السعادة – القاهرة – الطبعة الرابعة –١٣٨٠هـ –١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري – تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الطلائع ٢٠٠٩م.دار العلم-دمشق-مع دار العلوم-بيروت-الطبعة الأولى-١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق د/ حسن أحمد العثمان- مؤسسة الريان- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٤٤م.

- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق/ الدكتور محمد بن حمود الدعجاني/ دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان/ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- البارع في اللغة لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، تحقيق: هاشم الطعان/ الناشر/ مكتبة النهضة- بغداد، ودار الحضارة العربية- بيروت/ الطبعة الأولى ١٩٧٥م.
- البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري: تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين – بَالطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – جامعة أم القرى .
- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق/ حسن السندوبي/ الناشر: مؤسسة الهنداوي- المملكة المتحدة.
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: تحقيق/ مجموعة كبيرة من المحققين- عدد الأجزاء (٤٠) جزءًا – الناشر: مطبعة حكومة الكويت.
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري: تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين – الطبعة الأولى – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م الناشر: دار الفكر – دمشق .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري : تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان .
- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعج، المؤلف: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي-الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- التذييل والتكميل لأبي حيان :تحقيق د/ حسن هنداوي – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م – دار القلم – دمشق.

- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق: د/ محمد بدوي المختون، ومراجعة د/ رمضان عبد التواب، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- وزارة الأوقاف بالقاهرة.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري: تحقيق/ محمد باسل عيون السود – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م – الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي: تحقيق وتعليق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي – جامعة الملك سعود بالرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: دراسة وتحقيق أ. د/ علي محمد فاخر وآخرون أ. د/ جابر محمد البراجة – أ. د/ إبراهيم جمعة العجمي – أ. د/ جابر السيد المبارك – أ. د/ علي السنوسي محمد – أ. د/ محمد راغب نزال – الناشر: دار السلام بالقاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، المعروف بابن أم قاسم: تحقيق الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان – الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م – الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي: تحقيق/ عبد السلام هارون – الطبعة الرابعة – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م – الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة .
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق/ محمد علي النجار – الناشر: المكتبة العلمية بالقاهرة.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي: وضع حواشيه/ محمد باسل عيون السود – الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي- بدون طبعة – دار المعارف – مصر.

- ديوان عدي بن زيد العبادي – تحقيق /محمد جبار المعيبد – الطبعة الثانية ١٩٦٥م – دار الجمهورية – بغداد .
- ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ/ علي فاعور – الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت– الطبعة الأولى –١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.

الرابط وأثره في التراكيب العربية، المؤلف: د حمزة عبد الله النشرتي، الناشر: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة– ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي– الطبعة الثانية – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م – الناشر: دار القلم – دمشق.
- السماع والقياس لأحمد تيمور باشا، الناشر: دار الأفاق العربية– القاهرة– الطبعة الأولى ١٤٢١هـ–٢٠٠١م.
- شذا العرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي، قدم له وعلق عليه د/محمد بن عبد المعطي، خرج شواهده ووضع فهارسه د/ أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري– دار الكيان– الرياض.
- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن المرزُبان السيرافي: تحقيق الدكتور/ محمد الرِّيح هاشم – الناشر: دار الجيل – بيروت– الطبعة الأولى–١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق : د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد / المكتبة الأزهرية للتراث / بدون طبعة .
- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز و شمس الدين أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا، تأليف: أحمد بن علي بن مسعود/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر– الطبعة الثالثة ١٣٧٩هـ– ١٩٥٩م.
- شرح التسهيل للإمام جمال الدين محمد بن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد ، الدكتور/ محمد بدوي المختون – الطبعة الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م – الناشر: دار هجر – القاهرة .

- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي- الطبعة الأولى ١٤١٩ه- ١٩٩٩م- مكتبة الرشد- الرياض.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، مع شرح شواهده للبغدادي، حققه/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ١٤٠٢ه- ١٩٨٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستربازي، حققه د/ عبد المقصود محمد عبد المقصود- الطبعة الأولى ١٤٢٥ه- ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية للإمام جمال الدين محمد بن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي – الطبعة الأولى – ١٤٠٢ه – ١٩٨٢م – الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق .
- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٤٢٢ه- ٢٠٠١م.
- شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق: د/محمد إبراهيم حور، د/وليد محمود خالص- الناشر: المجمع الثقافي- أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة- الطبعة الثانية ١٩٩٨م.
- شعر أبي حية النمري، تحقيق: الدكتور/يحي الجبوري-الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي- دمشق-١٩٧٥م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، الناشر: دار العلم للملايين- بيروت- لبنان- الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.
- ضرائر الشِّعْر لابن عصفور: تحقيق/ السيد إبراهيم محمد – الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – ١٩٨٠م.
- طبقات الشعراء لابن المعتز، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الناشر: دار المعاف بمصر- الطبعة الثالثة.
- الطراز في الألغاز للسيوطي، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة.

- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي للدكتور حسين عباس الرفايعة- الناشر: دار جرير للنشر والتوزيع- عمان- الأردن- الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.
- علل النحو لابن الوراق : تحقيق / محمود جاشم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض – لبنان / الطبعة الأولى ٠٢هـ – ١٩٩٩م .
- كتاب إسفار الفصيح للهروي – تحقيق الدكتور/ أحمد بن سعيد بن محمد قشاش – المملكة العربية السعودية- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – ١٤٢٠هـ.
- كتاب الألفاظ لابن السكيت يعقوب بن إسحاق، تحقيق: فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- كتاب الحيوان للجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون- مطبعة مصطفي البابي الحلبي وأولاده بصر- الطبعة الثانية- ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام هارون – الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثالثة – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د/ مهدي المخزومي- د/إبراهيم السامرائي.
- الكُناش في فني النحو والصرف للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء الأيوبي : تحقيق د/ رياض بن حسن الخوّام – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري: تحقيق/ غازي مختار طليمات – الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق – الطبعة الأولى -١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور: الدار العالمية للنشر- فرع القاهرة -الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.
- اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن الحسن الصايغ: تحقيق/ إبراهيم بن سالم الصاعدي – الناشر: الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة – الطبعة الأولى-١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق الدكتور/ سميح أبو مغلي- الناشر: دار مجدلاوي – عمان – ١٩٨٨م.

- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق/ أحمد عبد الغفور– الطبعة الثانية ١٣٩٩ه– ١٩٧٩م– مكة المكرمة.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان ابن جني: تحقيق/ علي النجدي ناصف، الدكتور/ عبد الحليم النجار، الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي – الناشر: وزارة الأوقاف – لجنة إحياء كتب السنة– ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م – القاهرة.
- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسين علي بن إسماعيل اللغوي، المعروف بابن سيده: تحقيق الدكتور/عبد الحميد هنداوي – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- المخصص لابن سيدة – بدون طبعة – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، شرحه/ محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم– منشورات المكتبة العصرية– صيدا– بيروت– ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
- معاني الأبنية في العربية للدكتور فاضل سامح السامرائي، الناشر: دار عمار– عمان– الأردن– الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية للدكتور إيميل بديع يعقوب– الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– الطبعة الأولى ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م.
- المغني في تصريف الأفعال للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: دار الحديث– القاهرة– الطبعة الثانية– ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري :تحقيق /محمد محيي الدين عبد الحميد –دار الطلائع – القاهرة ٢٠٠٩م .
- المفضليات للمفضل الضبي: تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون – دار المعارف – القاهرة – الطبعة السادسة.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى: لمؤلفه/ بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني – تحقيق / علي محمد فاخر،

وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر – الناشر: دار السلام بالقاهرة– الطبعة الأولى – ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد: تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة – بدون طبعة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- المقصور والممدود لأبي العباس بن ولاد التميمي، تحقيق: بولس برونله– مطبعة ليدن ١٩٠٠م.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، تحقيق د/ فخر الدين قباوة– الطبعة الثامنة ١٩٩٦م– مكتبة لبنان ناشرون– بيروت– لبنان.
- المنصف لابن جني : تحقيق / إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين دار إحياء التراث القديم / الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م .
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: د/ عيد الكريم مجاهد، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون– دمشق– سوريا– الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.
- نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي: تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض - الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان - الطبعة الأولى -١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- النحو الوافي لعباس حسن/ دار المعارف-القاهرة/ الطبعة الحادية والعشرون ٢٠٢٠م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي: تحقيق/ أحمد شمس الدين – الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الأولى– ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٦٠٥
٢-	Abstract	٦٠٦
٣-	المقدمة	٦٠٧
٤-	التمهيد	٦١١
٥-	المبحث الأول: ترافع الأحكام النحوية	٦٢٠
٦-	المبحث الثاني : الترافع في الأحكام الصرفية،	٦٣٦
٧-	خاتمة البحث	٦٦٨
٨-	ثبت المصادر والمراجع	٦٧٠
٩-	فهرس الموضوعات	٦٧٨